الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الخميس 21 تشرين الثاني 2024
العدد 5360 السنة التاسعة عشرة
Jeudi 21 Novembre 2024 no 5360 19ème année
16 صفحة
50000 ليرة

طوفان الأقصى
الجبهة الطلابية باقية في جامعات أميركا
14



لبنان أنجز اتفاقاً كاملاً والكرة عند العدو

رفض تكريس الخرق البري وإطلاق أسرى المقاومة وجثامين الشهداء 2

قاسم: الرهان باقٍ على الميدان وتل أبيب مقابل بيروت 3

أميركا راعيةً للإبادة

ممنوعٌ وقف النار في غزة

7, 8

(أ ف ب)

قضية اليوم

شكوك تحيط بمهمة هوكشتين في تل أبيب

الاتفاق أنجز في لبنان فكيف سيتصرّف العدو؟

غادر الموفد الأميركي عاموس هوكشتين بيروت أمس إلى تل أبيب، حاملاً معه «التقدّم الإضافي» الذي حقّقه خلال زيارته لبنان في اليومين الماضييْن. ومع مغادرته، بدأت التكهنات، من دون آمال كبيرة، بأن تكون جولة المحادثات التي قام بها في العاصمة اللبنانية خاتمة المفاوضات حول البنود التنفيذية للقرار 1701 وآلية الإشراف ومجمَل وضعية الحدود بعد وقف الحرب، في ظل التشكيك في النوايا الإسرائيلية.

بعد اجتماعيْن مع رئيس مجلس النواب نبيه بري، وليلة طويلة من الاتصالات المكثّفة في السفارة الأميركية بمشاركة مستشار بري، علي حمدان، وأعضاء في فريق الموفد الأميركي، لصياغة ملاحظات لبنان ضمن إطار قال هوكشتين إنه يجب أن يكون مقبولاً من إسرائيل. وأشارت مصادر معنية إلى أن النقاشات الليلية رافقتها مشاورات هاتفية بين مسؤولين إسرائيليين وآخرين من فريق الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب.

وأعلن هوكشتين عقب لقائه الثاني مع بري أمس أنه «سيسافر إلى إسرائيل لاستكمال العمل على التوصل إلى وقف إطلاق نار بين إسرائيل وحزب الله»، وأكّد في كلمة مقتضبة «أننا حقّقنا تقدماً إضافياً، وسأسافر إلى إسرائيل لمحاولة إنهاء هذا الأمر إذا استطعنا». وأوضح أنه «لا يمكنني الإفصاح علناً عن النقاط الخلافية بشأن اتفاق وقف إطلاق النار، لكننا سنمضي خطوة تلو أخرى ونعمل عن كثب مع الإدارة في لبنان وإسرائيل»، وهو ما أكّدته الخارجية الأميركية مساء في بيان أكّدت فيه «أننا لا نزال نحرز تقدّماً في ما يخص التهدئة في لبنان».

وعلمت «الأخبار» أن النقاشات الليلية في السفارة الأميركية حول مسوّدة الاتفاق تناولت بنوداً عدة يعتبرها لبنان ذات أهمية كبيرة، منها ما يتعلق بمسألة الحدود ومواعيد تنفيذ الاتفاق والبنود المتصلة بوقف الحرب. وقالت المصادر إن لبنان طلب صياغة أحد البنود الذي كان يقضي باعتبار الخط الأزرق حدوداً نهائية، وطالب بانسحاب العدو من النقاط المتّفق على أنها خروقات، وتسجيل بقية النقاط على أنها محل نزاع، وبالتالي انسحاب قوات الاحتلال إلى خلف الحدود كما كانت عليه في 6 تشرين الأول 2023.

كذلك طلب لبنان أن يعمد العدو فور إعلان وقف إطلاق النار إلى تحديد توقيت دقيق لانسحاب كامل وفي وقت واحد وسريع من كل الأراضي اللبنانية، وأن يترافق ذلك مع إطلاق سراح الأسرى وتسليم جثامين عدد من شهداء المقاومة التي احتجزها خلال عمليات التوغل. ولفت المفاوض اللبناني الموفد الأميركي إلى أن المساعي لوقف الحرب تقتضي التزام إسرائيل الكامل بالانسحاب الكامل وعدم البقاء في أي نقطة، لأن الأمر سيتحول إلى احتلال، ما يوجب المقاومة، وعندها لا يكون هناك وقف لإطلاق النار، كما أن الاحتفاظ بأسرى من المقاومة ولو لساعات قليلة، سيفرض على المقاومة القيام بما يجب لتحريرهم، وهذا يعني أيضاً عدم حصول وقف لإطلاق النار.

وكشفت المصادر أن لبنان أصرّ على الموفد الأميركي بأن تتم صياغة كل الأمور ضمن الورقة، وأن يكون المفاوض الأميركي واضحاً حيال ما يقبل به لبنان على قاعدة أن ما حمله هوكشتين هو أقصى ما يمكن أن يحصل عليه من لبنان، وفي حال رفضت إسرائيل الاتفاق، ستكون مسؤولة عن إفشال المساعي الأميركية، وعليها تحمّل مسؤولية ذلك، ولن يقبل لبنان تحميله مسؤولية الفشل لأنه قدّم ملاحظات «أقرّ الأميركيون بأنها منطقية»، وأنه في حال رفضت إسرائيل الاتفاق فهي تقول إن الحرب ستستمر، وعندها سيكون العدو أمام موجة جديدة من الضربات سواء في القرى اللبنانية أو على الحدود مباشرة أو داخل المستوطنات القريبة أو في عمق الكيان.

> توضيحات في المسوّدة حول الحدود وأسرى المقاومة وجثامين الشهداء

كل هذه التصريحات ومعها الإيجابية التي طبعت المواقف الرسمية في لبنان، لم تمحُ التشاؤم والحذر الشديد من قبل المسؤولين في لبنان، انطلاقاً من احتمال كبير بأن ترفض إسرائيل الاتفاق، ويلجأ رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو إلى مناورة تحظى بتغطية أميركية، خصوصاً أن الإدارة الحالية التي تقول إنها صاحبة مصلحة في وقف الحرب، منعت أمس صدور قرار في مجلس الأمن يدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة.

ومع كل التسريبات عن الاتفاق على معظم بنود المسوّدة بانتظار نقطتين تشكّلان عقدة، تتصل إحداهما بـ«حرية الحركة لإسرائيل» وأخرى بالحدود، إلا أن المؤكد أن لبنان أدّى واجبه وفعل كل ما يمكن فعله للتوصل إلى تسوية مقبولة تستند إلى القرار 1701 ولا تمس السيادة اللبنانية، ونجح في إعادة الكرة إلى الملعب الإسرائيلي.

ومع مرور الوقت، بدأ الإعلام العبري يكشف تباعاً عن تفاصيل العقد المتبقّية وتحديد مواعيد للتسوية، ونقلت قناة «كان» عن «مسؤولين إسرائيليين كبار» قولهم إن «التسوية مع لبنان قد تُعقد الأسبوع المقبل». ونسبت القناة 12 إلى مسؤولين رفيعي المستوى في إسرائيل أنه «إذا تم التوصل إلى اتفاق بشأن النقطتين الخلافيتين، فيمكن تحقيق وقف إطلاق النار خلال أسبوع»، موضحة أن النقطتين تتعلقان بحرية التحرك الإسرائيلي في لبنان، وبتشكيل اللجنة المشرفة في لبنان. وقالت إن «إسرائيل تعتبر حرية التحرك في لبنان خطاً أحمر غير قابل للتفاوض».

لكنها أشارت إلى أن هاتين النقطتين «قد تُدرجان في اتفاق جانبي مع الولايات المتحدة».

ونسبت القناة أيضاً إلى مسؤول أميركي أن «المفاوضات حول وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان شهدت تقدماً كبيراً، مع التأكيد على أن المرحلة الحالية تتطلب اتخاذ قرارات حاسمة من الأطراف المعنية». وقالت مصادر أميركية أخرى إن هوكشتين «سيطرح على المسؤولين الإسرائيليين ورقة أميركية تؤكد تفهّم واشنطن لحق إسرائيل في اتخاذ إجراءات صارمة في حال حدوث أي انتهاك لاتفاق وقف الأعمال العدائية مع لبنان. وإن الورقة تأتي ضمن الجهود الأميركية لتسهيل المفاوضات بين الأطراف، وسط ضغوط دولية لاحتواء التصعيد على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية».

كما نقلت «كان» العبرية عن مصادر أنه «تم التوافق على 90% من بنود مسوّدة وقف إطلاق النار في لبنان»، كذلك أشارت «يديعوت أحرونوت» إلى أن «التفاصيل النهائية حساسة للغاية والشيطان يكمن في التفاصيل»، ونقلت عن مصادر أن «الأردن ومصر والإمارات ستشارك في تعزيز الجيش اللبناني».

وتعليقاً على ذلك، تحدّثت مصادر سياسية لـ«الأخبار» عن تأثيرات الميدان على المفاوضات. وقالت «إن العملية التي نفّذتها المقاومة ضد تل أبيب رداً على استهداف بيروت عشية وصول هوكشتين، لعبت دوراً كبيراً في المفاوضات وهي حملت رسائل عن ترميم هرمية حزب الله، فمثل هذه العملية تحتاج إلى قرار كبير، وهذا يعني أن إسرائيل لم تنتصر لتفرض شروطها كما تريد»، وهو ما أشارت إليه «نيويورك تايمز» نقلاً عن مسؤولين أميركيين، اعتبروا أن «إسرائيل فشلت في القضاء على صواريخ حزب الله القصيرة المدى كما لم ينشر حزب الله كامل قواته. وطالما استمر إطلاق الصواريخ من لبنان، فإن الحملة الإسرائيلية غير قادرة على تحقيق أحد أهدافها الرئيسية بعودة عشرات الآلاف من السكان إلى الشمال. وقد أدّى فشل إسرائيل في الحد من تهديد الصواريخ القصيرة المدى إلى فرض ضغوط على حكومتها لتبنّي وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية مؤقّتاً على الأقل».

من جهة أخرى، التقى هوكشتين النائب السابق وليد جنبلاط، والرئيس السابق للجمهورية ميشال عون، غداة لقاء مطوّل مع رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع في دارته في معراب. ووضَعَ هوكشتين جعجع في أجواء المفاوضات التي يجريها للوصول إلى وقف إطلاق النار والاتفاق على آليات تنفيذ القرار 1701، فيما أكّد رئيس «القوات» من جهته أن «أي حل لا يرتكز على تطبيق القرارات الدولية 1559، 1680، 1701 والبنود ذات الصلة في اتفاق الطائف، لن يكون ذا جدوى للبنان».

وعلمت «الأخبار» أن هذه اللقاءات أتت في سياق الرد على اعتراضات بعض القوى على تفرُّدِ بري بإدارة ملف التفاوض في ظل غياب رئيس للجمهورية وحكومة تصريف أعمال.

(هيثم الموسوي)

تقرير

نفاوض تحت سقفَيْ وقف العدوان وحفظ السيادة

قاسم: ثمن ضرب بيروت وسط تل أبيب

على وقع زيارة الموفد الأميركي عاموس هوكشتين إلى لبنان في سياق المفاوضات حول وقف إطلاق النّار، وعلى إيقاع التطوّرات الميدانيّة في الجنوب، حيث يتصدّى المقاومون لجيش الاحتلال الذي يعجز عن تثبيت جيشه على الأرض، أطلّ الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم. مجموعةٌ من العناوين، طرحها قاسم حول مُجمل التطوّرات منذ بداية المعركة وتطوّراتها الميدانيّة وصولاً إلى المقترح الأميركي، داحضاً بإطلالته ما حُكي عن تمنّيات غربيّة بإرجائها إلى ما بعد الرد الإسرائيلي على مقترح وقف إطلاق النّار، بل إنّ الأمين العام كان حازماً من دون مواربة، في الردّ على الاعتداءات الإسرائيليّة على منطقتي رأس النبع وزقاق البلاط، موجّهاً رسالة المقاومة الحاسمة لتثبيت مُعادلة بيروت – تل أبيب لردع العدو، بقوله: «العدو ضرب واغتال واعتدى على قلب العاصمة بيروت، لذا لا بدّ أن يتوقّع بأن يكون الرد على وسط تل أبيب، لا يمكن أن نترك العاصمة تحت ضربات العدو الإسرائيلي ويجب أن يدفع الثمن، والثمن هو وسط تل أبيب. آمل أن يفهم العدو بأنّ الأمور ليست متروكة».

هذا الحزم انطبق أيضاً على حديثه عن مقترح وقف إطلاق النّار عندما رسم الخطوط الحمر التي لن تقبلها الدّولة اللبنانيّة ولا حزب الله في ما يتعلّق بخرق السيادة اللبنانيّة.

واختصر قاسم كلّ الكلام والمقترحات بالشّعار الذي رفعه: «نحن بين خيارين السلّة أو الذلّة، السلّة بحمل السيف والقتال، الذلّة بالاستسلام فلا يبقى لنا شيء، وهيهات منّا الذلّة ولن نقبل، ولذلك نحن مستمرّون في الميدان».

هي الإطلالة الثانية لقاسم في ذكرى مرور أسبوع على أربعين رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله، الشهيد السيد هاشم صفي الدّين، وفيها استعرض الأمين العام محطّات المعركة منذ فتح جبهة الإسناد وصولاً إلى تفجير أجهزة «البايجر» واغتيال الأمين العام الشهيد السيّد حسن نصرالله، ليُشدّد على استرجاع المقاومة لصمودها وعافيتها، من دون أن يغفل عن شرح التطوّرات الميدانيّة والتأكيد على صمود المقاومين، والحفاظ على قدرتهم في إطلاق الصواريخ على الأراضي المحتلّة وبوتيرة غير روتينيّة، ومن الحافة الأماميّة.

وعن الوضع الدّاخلي شدّد قاسم على «أنّنا نؤمن بتكاتف الجيش والشعب والمقاومة، وهو الرصيد المتبقّي الذي نستطيع من خلاله أن نبني وطننا. وكذلك، 4 أمور ضعوها عندكم لبعد وقف العدوان: سنبني بالتعاون مع الدولة وكل الشرفاء والدول والقوى التي ستساعد من أجل إعادة الإعمار، سنقدّم مساهمتنا الفعّالة لانتخاب رئيس الجمهورية من خلال المجلس النيابي بالطريقة الدستوريّة، وستكون خطواتنا السياسيّة وشؤون الدولة تحت سقف الطائف بالتعاون مع القوى السياسيّة، كما سنكون حاضرين في الميدان السياسي بقوّتنا التمثيليّة والشعبيّة وحضورنا الوازن لمصلحة الوطن».



> باقون في الميدان السياسي بقوّتنا التمثيليّة والشعبيّة وسنساهم في انتخاب رئيس الجمهوريّة

وشدّد على «أنّنا لم نغيّر ولم نبدّل في مواقفنا ولن نغيّر ولن نبدّل في هذه المواقف الوطنيّة، الشّريفة، المقاومة».

«نفاوض تحت سقفين»

وأسهب قاسم في الحديث عن الورقة الأميركية، مشيراً إلى «أنّنا استلمناها وأبدينا ملاحظات عليها، لدينا مُلاحظات ولدى الرئيس نبيه بري مُلاحظات، أي إنّ ملاحظاتنا كلها بين المقاومة والدولة متناغمة ومتوافقة، وهذه الملاحظات قُدّمت للمبعوث الأميركي وتمّ النقاش معه فيها بالتفصيل، نحن قرّرنا ألا نتكلم في الإعلام لا عن مضمون الاتفاق ولا عن الملاحظات، فلنترك هذا النقاش بشكل هادئ لنرى هل سيصل إلى نتيجة أم لا». وأضاف: «إنّ الطرف الإسرائيلي يتوقّع أن يأخذ بالاتفاق ما لم يأخذه في الميدان، وهذا غير ممكن، والملاحظات التي أبديناها تدلّ على أنّنا موافقون على هذا المسار للتفاوض غير المباشر من خلال الرئيس بري إذا كان الطرف الآخر يريد هذا، أعلمونا أنّه يريد هذا، وسنرى ما هي النتيجة». وأكّد أن «لا أحد يستطيع أن يضمن لأنّ الموضوع مرتبط بالرد الإسرائيلي وبالجدية التي تكون عند (رئيس وزراء الكيان بنيامين) نتنياهو. لكن ليكن معلوماً بأن تفاوضَنا تحت سقفين، سقف وقف العدوان بشكل كامل وشامل، والسقف الثاني هو حفظ السيادة اللبنانية، أي لا يحق للعدو الإسرائيلي أن ينتهك وأن يقتل وأن يدخل ساعة يشاء تحت عناوين مختلفة، يجب أن يكون لبنان مَصوناً».

وأكّد قاسم «أنّنا أعدَدنا لمعركة طويلة ونحن نتفاوض الآن ولكن ليس تحت النار كما يقولون لأنّ إسرائيل أيضاً تحت النار. بمعنى آخر نحن قررنا أن يكون هناك مساران يسيران معاً، مسار الميدان الذي يكون بشكل تصاعدي بحسب المعطيات الميدانية ومستمر بالصمود والعطاء، والمسار الثاني مسار المفاوضات أي لا نعلّق الميدان على المفاوضات، فلو افترضنا أنّ المفاوضات لم تنجح خلال فترة من الزمن، نحن مستمرون في الميدان نجحت أو لم تنجح، إذا نجحت عندها يكون الميدان جزءاً من نجاح هذه المفاوضات».

ورداً على من يقول إنّ «الكلفة كبيرة علينا. لماذا؟ لأننا نواجه وحوشاً بشريّة إسرائيليّة تدعمها وحوش بشريّة كبرى أميركيّة، وهو يفعل هذه الأفعال كي نخاف ونرتعب ونسلّم له، لا، فشر»، مشدّداً على «أنّنا سنبقى في الميدان وسنقاتل مهما ارتفعت الكلفة، سنجعل الكلفة مرتفعة على العدو أيضاً. فلا يأتي أحد ويحمّلنا مسؤوليّة أنه انظروا ماذا يحصل فالإسرائيلي هو الذي يعتدي فليوقف اعتداءاته، وبالتالي نحن في موقع الرد والدفاع».

وتابع: «لا يمكن أن يُتوقّع من مقاومة أمام جيش عنده الإمكانات والقدرات أن تربح من دون خسائر وتضحيات، لكنّ هناك أهدافاً عند العدو، وعندما لا يحقّق العدو أهدافه يعني أننا انتصرنا».

وعن مُحاولات التوغّل في بعض القرى في الجنوب، أوضح قاسم أنّ «المقاومة ليست جيشاً، المقاومة لا تعمل على أن تمنع الجيش من التقدّم، المقاومة تُقاتل الجيش حيث يتقدّم، فلو دخل الجيش إلى قرية أو أكثر سيكون المقاومون في داخل الوديان، داخل المغارات، وراء الأشجار، في بعض البيوت، في بعض الأماكن المحصّنة، يختفون، فإذا دخل الجيش التحم به وقاتلوه، هذا هو عمل المقاومة وهذه طريقة المقاومة في عملية المواجهة، ولذلك ليس مهماً أن يُقال إنّه دخل إلى قرية أو خرج من قرية أو اقترب من قرية، المهم السؤال الأساسي، كم قُتل له في هذا اليوم؟ وكم جُرح له في هذا اليوم؟ وأين تصدّى له المجاهدون؟».

تقرير

مواجهات ضارية وخمسة قتلى إسرائيليين

المقاومة تمنع تقدّم العدو في الخيام وبنت جبيل والبياضة

على الوتيرة التصاعدية نفسها، واصلت المقاومة، أمس، تنفيذ عملياتها لصدّ العدوان الإسرائيلي على لبنان عبر البر من خلال قصف تجمعات جنود العدو، وصدّ محاولات تقدّم جنوده على محاور القتال كافة، وعبر الجو من خلال ضرب قواعد العدو وثكناته ومستوطناته على مديات جغرافية متعددة داخل الأراضي المحتلة. فيما توالت الأنباء في وسائل الإعلام العبرية عن «أحداث أمنية صعبة في الشمال». وقالت تقارير إخبارية إن خمسة ضباط وجنود قُتلوا في تفجير مبنى، كما تحدّثت عن وقوع قوة من وحدة «ماجلان» في كمين لحزب الله. وأقرّ جيش العدو لاحقاً بمقتل أحد جنود هذه الوحدة في الكمين. ومساءً، تحدّثت تقارير إعلامية عن إصابة قائد سرية بجروح خطيرة في معارك في جنوب لبنان.

وقد نجحت المقاومة في إبطاء التقدّم الإسرائيلي وإلحاق خسائر بقوات العدو في الخيام وبنت جبيل والبياضة. فقد حاول جيش العدو التوجه نحو الشمال الشرقي لمدينة الخيام انطلاقاً من الوطى حيث وصلت بعض الدبابات الى محيط معمل فرز النفايات عند المنخفض الشرقي المحاذي لكروم الزيتون التابعة لأراضي بلدة إبل السقي في ظل غطاء ناري كثيف جداً من الغارات الجوية والقصف المدفعي العنيف لأنحاء مختلفة من المدينة وصولاً إلى نبع إبل السقي شمالي المدينة، غير أن القوات المتقدّمة لقيت مقاومة ضارية وواجهت صعوبة كبيرة في التقدم نتيجة المقاومة الشرسة في الحيين الشرقي والجنوبي. ورغم المحاولات المتكررة المستمرة منذ خمسة أيام، عجز العدو عن تحقيق أي اختراق في الوسط.

وفي المحور الثاني، منطقة عمليات الفرقة 36 (بنت جبيل)، نجحت المقاومة في إبطاء تقدّم جيش العدو وإلحاق الخسائر به، وإفشال كل محاولاته الهجومية على مدينة بنت جبيل ومنعه من الاندفاع بالمشاة (لواء غولاني واللواء السادس) وبالدروع (اللواء 188 المدرّع) لتجاوز خط الدفاع الأول والوصول إلى مشارف بنت جبيل الجنوبية والشرقية، للسيطرة على بنت جبيل باعتبارها نقطة استراتيجية مهمة. وفيما يتّبع العدو تكتيك الضغط المستمر من عدة اتجاهات للولوج إلى المدينة، ومحاولة تحطيم خط الدفاع من جهة يارون ومارون الرأس وعيترون بهدف الوصول إلى بوابتي بنت جبيل الجنوبية والشرقية، اعتمدت المقاومة تكتيك الهجمات الصاروخية لاستهداف مواقع جيش العدو شرق وشمال مارون الرأس ويارون لإعاقة تقدّمه وتشتيت قواته، فضلاً عن استهداف مناطق التحشيد في مستعمرات المالكية ويرؤون وأفيفيم ومستعمرة سعسع التي تُعتبر خزاناً تعبوياً للقوات التي تناور هجومياً في هذا المحور، بالإضافة إلى نصب كمين لقوات لواء غولاني على مفرق عيترون - عيناثا - بنت جبيل، وإعطاب أي دبابة أو آليات مدرّعة تتجمّع قرب بنت جبيل ومنعها من الحركة أو الهجوم.

وفي محور شمع - البياضة، حيث يواصل العدو محاولات السيطرة على البياضة بعد اجتياز شمع وعزل بلدة الناقورة، من خلال استخدامه تكتيك التقدّم المتواصل المشروط بسقوط شمع، منعت المقاومة العدو من الاجتياز والدخول إلى البياضة وأجهضت كل محاولاته الهادفة إلى عزل الناقورة، وواصلت هجماتها الصاروخية لاستهداف تجمعات الجنود الإسرائيليين في الأطراف الجنوبية لشمع والمنطقة الجنوبية الفاصلة بين شمع والبياضة.

> قيادة المنطقة الشمالية تتهم هيئة الأركان بالتركيز على التسوية على حساب الأداء العسكري

إلى ذلك، ومع تزايد الحديث عن إمكانية التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في لبنان، نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مسؤولين أميركيين قولهم إنه «بناءً على الواقع الميداني، تقدّر وكالات الاستخبارات الأميركية أن اتفاق وقف إطلاق النار يظل أفضل فرصة لعودة الإسرائيليين إلى الشمال»، إذ إن «إسرائيل فشلت في القضاء على صواريخ حزب الله القصيرة المدى، كما أن حزب الله لم ينشر كامل قواته». وأبلغ المسؤولون الأميركيون الصحيفة أنه «طالما استمر إطلاق الصواريخ من لبنان، فإن الحملة الإسرائيلية غير قادرة على تحقيق أحد أهدافها الرئيسية بعودة عشرات الآلاف من السكان إلى الشمال»، معتبرين أن «فشل إسرائيل في الحد من تهديد الصواريخ القصيرة المدى أدى إلى فرض ضغوط على حكومتها لتبنّي وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية مؤقّتاً على الأقل».

وفي السياق نفسه، كشف موقع «واللا» العبري، أن القيادة الشمالية في جيش العدو تنتقد هيئة الأركان بسبب الأداء في «المناورة البرية» في جنوب لبنان. وقال الموقع إن كبار المسؤولين في القيادة الشمالية هاجموا صنّاع القرار في قيادة الجيش بـ«الكيرياه»، وطالبوا بتثبيت الخطوط في جنوب لبنان بعد استعادة حزب الله لمواقعه في القرى التي انسحب منها الجيش الإسرائيلي، واستئنافه لإطلاق النيران المضادة للدروع منها على الجنود.

وتحدّث عن «توتر متصاعد بين قيادة المنطقة الشمالية وفرقة الجليل من جهة، وهيئة الأركان من جهة أخرى». وقال إن الانتقادات تتركّز حول منع نقل معدات عسكرية ضرورية إلى عمق الأراضي اللبنانية، حيث اتُّهمت هيئة الأركان بـ«التركيز على التسوية على حساب الأداء العسكري»، وعلّق مصدر عسكري إسرائيلي على الأمر قائلاً إن «قائد فرقة الجليل، شاي كلافر، يطلب المعدات لتعزيز القوات لكنّ طلباته لا تُلبّى»، لافتاً إلى أن «خطواته أصبحت مقيّدة بشكل كبير».

وعن التحديات الميدانية التي تواجه جيش العدو في جنوب لبنان، أكّدت المصادر ذاتها أن البنية التحتية التي بناها حزب الله على مدى عشرين عاماً في الجنوب «لا يمكن تدميرها خلال وقت قصير». ونقل الموقع عن قائد اللواء غيرشون هاكوهين، قوله: «يجب الصبر لتدمير معظم ما تمّ بناؤه. إذا غادرنا قبل الأوان، سيعود حزب الله مباشرة».

تقرير

العودة إلى التعليم الحضوري «مخاض عسير»

لا خطة تربوية لليوم التالي

زينب حمود

في أجواء التفاؤل بما ستؤول إليه مفاوضات وقف إطلاق النار في لبنان، يكثر السؤال حول اليوم التالي في شتى مناحي الحياة بما فيها الحياة التعليمية «لنحو 400 ألف تلميذ نازح، و50% من طلاب لبنان الذين تعطّل تعليمهم بسبب الحرب»، بحسب منسّق اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة والأمين العام للمدارس الكاثوليكية يوسف نصر. ينشغل المعنيون في صياغة سيناريو العودة إلى التعليم الحضوري بعد الحرب، حيث تتداخل عدة حلقات، بدءاً من المدارس التي تحوّلت إلى مراكز إيواء وغياب خطة إجلاء العائلات النازحة منها، خصوصاً تلك التي فقدت منازلها، مروراً بإعادة بناء وتأهيل المدارس التي تضرّرت بشكل كامل أو جزئي جراء العدوان الإسرائيلي في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية، وليس آخرها جهوزية الطاقم التعليمي والإداري والتلامذة على حدّ سواء لمواكبة العملية التعليمية حضورياً، ولا سيما أنّ رحلة نزوح الكثيرين، خاصة أبناء الجنوب، ستطول بعدما دُمّرت قراهم ومنازلهم. هذه الحلقات المعقّدة تعيق إنقاذ العام الدراسي وتجعل العودة المنتظمة بعيدة ما لم توضع خطة تربوية شاملة، وهي غير موجودة حتى الآن، وفي هذا الإطار سألت «الأخبار» وزارة التربية عن خطة العودة لكنها لم تحصل على جواب.

بدورها، تتمسّك المؤسسات التربوية بضرورة العودة إلى التعليم الحضوري، إذ «لا يمكن التعويض عمّا فات الطلاب من خسائر تربوية وسلوكية ونفسية من خلال التعليم عن بعد»، كما يقول المدير التربوي في مؤسسات «أمل» التربوية محمود عيسى، ويجزم بـ«أننا نخطط للعودة الحضورية حصراً»، لكن، كيف سيتحقق ذلك؟ يجيب: «هذا يتطلّب بعض الخطوات في ما يخصّ المدارس المتضررة مثل استخدام مؤسسات أخرى للتعليم وإجراء ترميم، سريعاً، وإن اضطررنا نذهب إلى التعليم المدمج كخيار أخير، على أن يُعاد توزيع الطلاب الذين سيتأخرون في العودة إلى منازلهم، على فروع المؤسسة المنتشرة في أقضية الجنوب وبعلبك الهرمل كما في بيروت، بحسب مكان سكنهم الجديد، وهذا ما اعتمدناه العام الماضي بعد نزوح طلابنا في القرى الجنوبية الحدودية، لكن طبعاً سنكون أمام إلحاق أعداد أكبر من الطلاب بعد الحرب بالمدارس القريبة».

ويكثر سؤال الأهالي حول الوقت الذي ستستغرقه عملية التعافي للعودة إلى التعليم المنتظم بعد وقف إطلاق النار، وهو سؤال يصعب إيجاد جواب دقيق له، لأنه مرهون بطول أمد الحرب والخسائر الناجمة عنها، بالإضافة إلى اختلاف ظروف كل مدرسة. ترجّح المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم (مدارس المهدي)، مثلاً، «مواصلة التعليم عن بعد عبر منصتنا بعد الحرب لفترة تتراوح بين ثلاثة أسابيع وشهر، لأننا لا نعتقد بأن الانتقال إلى التعليم الحضوري سيكون سهلاً لجهة عودة الناس، طلاباً وأساتذة، إلى حياتهم السابقة أو التأقلم بسرعة مع آثار الحرب، عدا الوقت اللازم لفحص سلامة الأبنية حيث تعرّضت اثنتان من مدارسنا لأضرار من القصف المجاور إلى جانب تكسير زجاج وأضرار طفيفة في مدارس أخرى، وسلامة الطرقات المؤدية إلى المدارس، وتنظيم النقل المدرسي والدوامات، والبرامج»، بحسب نائب رئيس المؤسسة فضل الموسوي.

> الدمار الكبير في المؤسسات التربوية والمنازل يصعّب العودة

لكن، بصورة أوسع، ومع الدمار الكبير الذي طاول المؤسسات التربوية والوحدات السكنية ولا سيما في الجنوب، والذي لن يسمح بالعودة سريعاً، واختلاف القدرة على الاستجابة للأزمة بين المدارس الصغيرة والمتعثّرة والجمعيات وتكتلات المدارس، يشير نصر إلى «ضرورة ربط الأساتذة والطلاب بمراكز تعليم منتشرة في أماكن تواجد النازحين، كما فعلت وزارة التربية مع طلاب الجنوب السنة الماضية لأن الهمّ عندنا هو ضمان حق جميع الطلاب بالتعليم الحضوري بشكل متساو»، لافتاً في الوقت نفسه إلى أنّ «الأمر لن يكون سهلاً بعد الحرب مع الحاجة إلى عدد أكبر بكثير من مراكز الاستجابة عن السنة الماضية».

الإصرار على العودة إلى التعليم الحضوري في أسرع وقت، مردّه إلى عبثية التعليم «أون لاين»، الذي سيقت إليه المدارس مرغمة، ولم يرضِ الأهالي، ما دفع عدداً مهمّاً منهم إلى الامتناع عن تسجيل أولادهم إلى ما بعد انتهاء الحرب أو تسجيلهم في المدارس التي تعلّم حضورياً في المناطق الآمنة. «وحتى الآن نستقبل طلاباً جدداً وطلاباً قدامى، عدا طلاب خسرناهم بعد تحويل بعض مدارسنا إلى مراكز إيواء»، يقول نصر. المدارس نفسها لا تثق بجدوى التعليم عن بعد رغم نسب المتابعة والمشاركة العالية التي تظهرها الإحصاءات الدورية، «فآخر الإحصاءات حول التفاعل والدخول إلى المنصة ناهز 90% في المرحلة الثانوية و85% في المرحلة المتوسطة و75% في المرحلة الابتدائية، وتراجع ذلك في مرحلة الروضات إلى ما بين 50 و65%، لكننا لا نختبئ وراء أصبعنا ونعلم أنّ المتابعة لا تكفي، والصعوبات غير بسيطة للمواكبة سواء في مراكز الإيواء أو في المنازل المكتظّة بالعائلات، وسط تحديات يواجهها الطلاب والأساتذة لتأمين الأجهزة والإنترنت»، بحسب الموسوي. وهي نتيجة متوقّعة، لذلك «أطلقنا مرحلة الإشغال التربوي وليس التعليم لإشغال الأولاد خلال فترة الحرب عن الهواتف الذكية والألعاب الإلكترونية بهدف تعبئة الوقت بما يقلّل من الضغط النفسي عنهم وعن أهاليهم، ويتيح في الوقت نفسه مراجعة الكفايات والتحضير للعام الدراسي».

الفروقات التعليمية

مجدداً، سيقع على عاتق المسؤولين بعد الحرب ردم الهوة التعليمية بين الطلاب، خصوصاً أنّ الحرب في الجنوب دخلت عاماً دراسياً ثانياً، وعندما اتسعت لم تطاول جميع الطلاب، وهناك فروقات تعليمية بين الطلاب النازحين من الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية وغيرهم، وبين طلاب المدارس الرسمية التي تحوّلت إلى مراكز إيواء على امتداد الأراضي اللبنانية والطلاب في المدارس الخاصة الذين يتعلمون حضورياً. وحتى بين الطلاب النازحين، فإن الظروف غير متكافئة بين من يعيش في مركز إيواء أو شقق سكنية مكتظّة بالعائلات أو منزل مستقلّ ومن يمتلك الجهاز والقدرة على الوصول إلى الكهرباء والإنترنت ومن ينتظر انتهاء الحرب ليلتحق بزملائه. و«هذه الفروقات دائماً موجودة، لكن تظهر الفجوات أكثر وقت الأزمات كما حصل عند انتشار جائحة كورونا، وسنكون أمام فروقات تعليمية لافتة بعد الحرب»، كما يتوقّع عيسى. لكن، على حدّ قول نصر، «ليس المهم التفكير كيف نعوّض ونردم الفجوات بل كيف نصل إلى نقطة الصفر التي ننطلق منها إلى التعافي».


(أف ب)

الحرب غائبة عن التعليم

صحيح أنّ بعض المدارس الخاصة شاركت في عملية إغاثة النازحين بعدما تحوّلت إلى مراكز إيواء، لكن تربوياً، يحمل رئيس المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم (مدارس المهدي) فضل الموسوي «عتباً كبيراً على المؤسسات التربوية لأنها تصرّفت لتجد حلولاً فردية لتسيير العام الدراسي خلال الحرب، من دون التشبيك مع المؤسسات الأخرى، كما غاب أي نوع من أنواع الشراكة بين المؤسسات، ولم يجرِ إدخال الحرب في عملية التعليم من خلال المبادرات وحملات التضامن مثل استقبال طلاب نازحين أو زيارتهم للتعرف إلى معاناة الأطفال الذين يشتركون معهم في الوطن نفسه ومشاركتهم في أزمتهم». وهذا، برأيه، «سيترك أثراً بالغاً على الطلاب لجهة زعزعة الهوية الوطنية، وثقافة المواطنة، ويضرّ بالتربية والتعاطف مع الآخر».

التعويض النفسي

إلى جانب التعويض عن الفاقد التعليمي، تولي المؤسسات التربوية أهمية بالغة للآثار النفسية للحرب لدى الطلاب، خصوصاً لمن تعرضوا لصدمات ستعيق عملية تعلمهم، لذلك «تترافق خطة العمل لسد الثغرات الأكاديمية مع خطة إرشاد نفسي لمعالجة آثار الحرب من خلال وضع البرامج اللازمة في خطة العودة»، كما يشير المدير التربوي في مؤسسات «أمل» التربوية محمود عيسى. من جهته، ينتقد نائب رئيس المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم (مدارس المهدي) فضل الموسوي «كيف تقوم بعض المدارس بإجراء الاختبارات المدرسية وتتصرف كما لو أنه عام دراسي طبيعي، علماً أننا كمدارس لدينا رسالة تربوية قبل أن تكون تعليمية، وأهداف أهم بكثير من إنجاز الأهداف الدراسية، وهي الأمان النفسي ومعالجة آثار الحرب وتبديد الهواجس».

تقرير

جرحى الحروب يُتركون لمصيرهم

راجانا حمية

لا تنتهي الحروب بانتهاء الأعمال العسكرية، إذ غالباً ما تبقى آثارها ماثلة لسنواتٍ طويلة مع المعاناة التي يعيشها الجرحى الذين غالباً ما يحتاجون إلى الكثير من الدعم الصحي والنفسي قبل الوصول إلى مرحلة التعافي. حرب تموز 2006 واحدة من الحروب التي لم تنته تداعياتها عند حدود أيامها الـ33، بل استمرت بالنسبة إلى 4400 جريح سنواتٍ طويلة، أوصلت كثراً منهم إلى الإعاقة الدائمة. ورغم تلك التداعيات - المكلفة دائماً - لا يبدو أن أحداً يلتفت إلى تلك المعاناة، تحديداً على صعيد النظم الصحية والاجتماعية القاصرة عن متابعة شؤون هؤلاء الذين يُتركون لمصيرهم، مع انتهاء دور معظم المؤسسات الصحية في الغالب عقب الجولة الأولى من العلاج والخروج من المستشفى.

هذه واحدة من الخلاصات التي توصّلت إليها دراسة مجموعة من الأطباء حول «خصائص الإصابات أثناء حرب لبنان عام 2006: دراسة لأحوال الناجين بعد مرور 16 عاماً على الحرب»، استناداً إلى سجلّات 341 جريحاً عولجوا في ثلاثة مراكز استشفائية. وهدفت الدراسة التي صدرت أخيراً في المجلة العلمية «pubmed»، وأجريت بين أيلول 2020 وتشرين الأول 2022 إلى تقييم العبء الطويل الأمد للإصابات الناجمة عن حرب لبنان بين المدنيين من خلال تحليل خصائص الإصابة وأنماطها، إضافة إلى تقييم العلاجات الجراحية التي قُدّمت لهؤلاء.

ورغم وصول عدد جرحى حرب تموز إلى ما يفوق الـ 4000 جريح، إلا أن اختزال العينة بـ341 ناجياً مردّه إلى عاملين أساسيين، أولهما أن غالبية المستشفيات إما تخلّصت من السجلّات الطبية لهؤلاء وإما لعدم رغبتها في المشاركة، وثانيهما هو اختيار المراكز الصحية التي استقبلت عدداً لا بأس به من الجرحى، ولذلك وقع الخيار على ثلاثة مراكز، اثنان منهما استقبلا غالبية الجرحى من الجنوب وواحد كانت غالبية الجرحى فيه من منطقة بعلبك ـ الهرمل.

وبيّنت الدراسة أن غالبية المصابين من الذكور (ثلثان إلى ثلث من النساء) وضمن الشريحة العمرية بين 18 و39 عاماً، أي إن معظم المصابين كانوا ضمن فئة «العمال المنتجين»، ما شكّل عبئاً اقتصادياً على عائلاتهم، ولا سيما أن عدداً منهم كان غير قادر على العودة إلى العمل لحاجته إلى متابعة صحية طويلة، ما جعل العبء مزدوجاً، لناحية الحاجة إلى مصدر يوفّر دعماً للعائلة وآخر يؤمّن استمرارية العلاج.

وفي ما يتعلق بأنواع الإصابات فإنها في مجملها متعددة، بحيث لا تطاول مكاناً واحداً، وإنما تطاول أمكنة متعددة في الجسم، وهو ما يراه الأطباء في الحرب الحالية الدائرة مع العدو اليوم، وما رأوه ويرونه في غزة. ويوضح الطبيب الجراح غسان أبو ستة، وهو أحد المشاركين في الدراسة، أن الإصابات إما تكون تهشّماً في الجسم ناتجاً عن سقوط الركام فوق الناس وإما حروقاً وجروحاً بسبب كرات اللهب، وإما كسوراً وجروحاً بسبب الشظايا. وسجّلت الدراسة أن «النوع» الأكثر شيوعاً من الإصابات، إصابة الأطراف السفلية (25,5%) ومن ثم الرأس والعنق (24,9%) والأطراف العلوية (23,5%) ومن ثم الإصابات المتعددة في أماكن غير محددة في الجسم (19,1%) ومن بعدها إصابات الصدر (12%). وقد لوحظت أنواع الإصابات تلك، وتحديداً في الأطراف والرأس والرقبة، في معظم أماكن النزاعات مثل العراق وأفغانستان والحروب التي شنّها العدو على لبنان.

أما بالنسبة إلى التدخلات الطبية، فقد كانت مقسّمة بين تدخلات أساسية من ناحية تضميد الجروح وجبر الكسور وإجراء الصور، إضافة إلى التدخلات المعقّدة من خلال إجراء العمليات الجراحية المعقّدة. أما بالنسبة إلى أيام الإقامة، فقد اختلفت بين مستشفى وآخر كما اختلفت الكلفة التي كانت محكومة «بالحاجة إلى الإقامة مثلاً في غرف العناية والحاجة إلى العلاجات ومنها العمليات الجراحية ومن ثم المتابعة في ما بعد»، وكانت غالبية تلك الكلفة على حساب وزارة الصحة العامة (95,5%).

> الربط بين المؤسسات الاستشفائية وإنشاء سجلات للمرضى يخفف كلفة الفحوصات والتدخلات اللاحقة

النظم الرعائية المفقودة

لكن، ما الذي يحصل بعد الخروج من المستشفى والتعافي الجزئي؟

تفتح الدراسة الباب واسعاً على أنظمة رعاية غائبة، إن لم تكن مفقودة. فغالباً ما تتوقف متابعة جرحى الحروب عند التدخلات الأولى ونادراً ما تستمر. وفي الغالب، يحتاج جرحى الحروب إلى «ما لا يقل عن 9 إلى 12 تدخلاً جراحياً»، بحسب أبو ستة. وهنا تكمن المعاناة، فعدا الأكلاف التي يتكبّدها المصابون نظراً إلى أن تكفّل وزارة الصحة بمتابعة جرحى الحروب ينتهي في مكان ما، هناك الأعطاب التي تلحق بهؤلاء وتخرجهم من دورة العمل بشكلٍ نهائي أحياناً، إضافة إلى الأعطاب النفسية، إذ تبيّن الدراسات انتشار الاكتئاب والضيق والقلق بين المصابين بنسبة 74%. وخلصت الدراسة إلى «ضرورة تقديم علاج شامل وطويل الأجل للضحايا يلبي حاجاتهم الجسدية والنفسية معاً، إما من خلال تنفيذ برامج إعادة تأهيل أو سنّ قوانين». كما بيّنت العمليات الجراحية ضرورة «وجود فريق طبي متعدد التخصصات قادر على العمل بفعالية في البيئات المنخفضة الموارد»، والأهم من ذلك أن تلك الحرب أبرزت «الطب العام باعتباره التخصص الأكثر طلباً، يليه طب العظام، وأمراض الرئة، والجراحة العامة، ما يسلط الضوء على الطلب على التخصصات المختلفة في إدارة مثل هذه الحالات».

وإذ أظهرت الدراسات درجة عالية من الاستعداد في المستشفيات اللبنانية «إلا أنه لا تزال هناك أوجه قصور خطيرة، تشمل عدم كفاية وحدة العناية المركّزة والقدرة على التدخل، فضلاً عن الافتقار إلى هياكل القيادة الواضحة والتنسيق بين المستشفيات ووكالات الخدمات الطبية الطارئة». وحتى مع إنشاء وحدة إدارة مخاطر الكوارث بعد حرب عام 2006، إلا أنها أثبتت بعد التجربة «عدم كفاءتها وتجلّى ذلك خلال انفجار بيروت عام 2020، ما كشف عن أوجه القصور الحكومية في إدارة الأزمات». أما الأهم من ذلك كله، فهو افتقار لبنان حالياً إلى سجلّ وطني إلكتروني مع إجراءات موحّدة لإدخال البيانات، بما يسهم في تحديد الثغرات في أنظمة الرعاية الصحية، وتوجيه ممارسات الرعاية.

تفتح هذه العناوين الباب على النظام الصحي اللبناني، فرغم «أننا دولة مرت وتمرّ بالكثير من الأزمات، إلا أنه لا يوجد لدينا دائماً خطة طوارئ تحاكي الواقع وتطبّق بما يتماشى مع احتياجات معينة للمصابين، وتحديداً أولئك الذين يعانون من إصابات طويلة الأمد»، يقول الدكتور فادي الجردلي، رئيس «مركز ترشيد السياسات» في الجامعة الأميركية في بيروت. وهذا يعني انعدام وجود «نظام رصد وتقييم لكي نطّلع على المضاعفات التي تتسبب بها الإصابات، حيث إنه في الوقت نفسه لا يزال المريض يدفع كلفة علاجه من جيبه». المشكلة في النظام القائم أنه لا يتماشى مع الحروب «حيث تكون الحاجة إلى المتابعة أكبر بعد الحرب، مع حاجة المصاب إلى الكثير من التدخلات وغالباً ما تكون مكلفة». ويضاف إلى ذلك المشكلة التي تطرأ بعد الحرب «في جودة الخدمات والتي لها علاقة بأين يذهب المريض؟ خصوصاً أن معظم هؤلاء ينتقلون من مستشفى إلى آخر بحثاً عن كلفة أقل، وهذا يكون باجتهاد شخصي من المريض بسبب غياب المتابعة له». يضاف إلى ذلك انعدام التواصل بين المؤسسات الاستشفائية، «إذ لا يوجد ربط بينها، ولو أن هناك ربطاً للسجلّات والملفات لكانت الكلفة أخف، لناحية تخفيف كمية الفحوصات والتدخلات ويصبح هناك تكامل في التقديمات الطبية ومتابعة لسجلّات كل المرضى». ولذلك، بحسب الجردلي، «لازم نتعلّم هالمرة» على قاعدة العمل ضمن «طريقة ممنهجة أكثر للمتابعة والدعم وإقامة مرصد، خصوصاً أن العبء اليوم مختلف جداً وكذلك الاحتياجات لأن من حق المواطن الذي تأثّر أن يسأل عن أمرين أساسيين: الأمان الصحي ومن ثم الاجتماعي»، وهذا يفرض السؤال عن نظام للرعاية الشاملة يكون على أساس الحاجات لا المحاصصات.

تقرير

بدل «المثابرة» سيف على رقاب الموظّفين

قرار مجلس الوزراء باشتراط الحضور إلى مركز العمل 16 يوماً في الشهر لاستحقاق بدل «المثابرة» الذي يراوح بين 150 و250 دولاراً، لا يزال يتفاعل في أوساط الموظفين في الإدارة العامة، لتجاهله ظروف الحرب والنزوح ودفع الإيجارات المرتفعة وتحمّل مخاطر التنقل على الطرقات.

وقالت مصادر نقابية إن «ثمة من في موقع المسؤولية في الإدارة العامة بممارسته النكايات والإصرار على ممارسة دور شرطي السير غير آبه بأن أكثر من نصف الموظفين في الجنوب والبقاع والضاحية قد هُدمت بيوتهم ويتكلفون اليوم بدل الإيجار، في وقت لم تقم الدولة بأي خطوات لتحديث الإدارة وتفعيل المعاملات الإلكترونية». ولفتت إلى أن «رؤساء الدوائر في الوزارات والإدارات يتدبّرون أمورهم ويقسمون الدوام على الموظفين لتسيير معاملات المواطنين ولا سيما العاجلة منها والتي يجري إنجازها في الوقت المحدد».

ويتجه تجمع الموظفين إلى خطوات تصعيدية في اليومين المقبلين بعدما نفّذ، أخيراً، إضراباً تحذيرياً ليومين. واتهم، في بيان، مجلس الخدمة المدنية الذي طلب تطبيق الشروط بـ«التحريف لإلغاء شرط الحضور من خلال زعمه بأن شروط المثابرة تنص على التقارير الشهرية والقيام بالمهام، معلّلاً بأن العمل يتطلب الحضور، في حين أن هذا التعليل ساقط لجهة أن القيام بالمهام غير مرتبط بشروط الحضور التعجيزية ولا يلزم القيام بها حضور 16 يوماً على الأقل مع تحديد 5 أيام إجازة بحد لأقصى، مع إسقاط الحق بالغياب غير المبرّر ليوم واحد». ورأى التجمع أن ظروف الحرب تخفف المهام في الإدارات العامة باستثناء الوزارات المكلّفة بملف الاستجابة، علماً أن موظفي هذه الوزارات يمارسون عملهم ليلَ نهارَ، وفي كل أيام الأسبوع من دون أي تعويض إضافي. وبالتالي، فإن مهام الموظفين باتت أقل في بقية الإدارات ولا تحتاج إلى هذه الشروط الفرعونية».

كذلك، أشار التجمع إلى أن الراتب الأساسي الذي حُدد للموظف بموجب القانون، والذي هو أهم من تعويض المثابرة، لا يتطلب تقارير شهرية لاستحقاقه، علماً أن هذا الراتب يتقاضاه الموظف لقاء قيامه بالمهام الوظيفية، أي لقاء إنتاجيته، مع أحقيته بالغياب وفقاً لنظام الموظفين، وبالتالي لا يمكن أن تكون الشروط التعجيزية لتعويض المثابرة أهم من شروط استحقاق الراتب الشهري للموظف. وقال التجمع إن «الحل واضح وبسيط، وهو إعطاء كل المستحقات بما فيها المثابرة لجميع موظفي الإدارة من دون قيد أو شرط، والعودة إلى نظام الموظفين، وبالتالي الاكتفاء بعدم استحقاق بدل النقل اليومي للمتغيّبين إلى حين انتهاء الأزمة».

(الأخبار)

جرحى أصيبوا في مجزرة الصرفند أول من أمس (أ ف ب)



قضية

مصنّعو المواد الغذائية للمنظمات الدولية

جاهزون لبيعكم من إنتاجنا

فؤاد بزي

إثر اندلاع الحرب، أغرقت المساعدات القادمة من الخارج، السوق. فقد وصل إلى لبنان 106 دفعات من المساعدات منذ 25 أيلول الماضي، بحسب تقارير لجنة الطوارئ الحكومية، سواء عبر الطائرات أو البواخر. واحتوت على آلاف الأطنان من المواد الغذائية، فضلاً عن المساعدات الأساسية المخصّصة للأطفال مثل الحليب والمكملات الغذائية، أو مجموعات العناية الشخصية المخصّصة للنساء، أو سواها. كما وزّع حتى مطلع الأسبوع الجاري لنحو 331 ألف مستفيد 6 ملايين وجبة غذائية، و336 ألف ربطة خبز، و218 ألف حصة غذائية. لكن، فوائد قوم، عند قوم مصائب. فهذا الإغراق أدّى إلى انخفاض مبيعات مصنّعي وتجار المواد الغذائية في لبنان. وهو ما دفعهم إلى رفع الصوت، أقلّه لدى المنظمات الدولية المعنية بتوزيع المساعدات الغذائية، وخاصةً منظمة برنامج الغذاء العالمي، مطالبين بحصّة، أو أقلّه اعتبارهم من الجهات المصنّعة للمواد الغذائية في لبنان، وشراء هذه السلع منهم، لا استيرادها مباشرةً من الخارج. بمعنى آخر، يطالبون بزيادة المساعدات النقدية، والتخفيف من العينيّة.

وحتى منتصف تشرين الثاني الجاري، تمكّن برنامج الغذاء العالمي من تقديم مساعدات، إما على شكل وجبات طعام، أو مبالغ نقدية مخصصة لشراء مواد غذائية لـ 488 ألف شخص من المتضررين جرّاء الأعمال العدوانية للعدو الصهيوني. ووفقاً لتقرير البرنامج الأخير، وصلت قيمة المساعدات المادية الموزعة في الفترة اللاحقة لاندلاع الحرب، أي بعد 23 أيلول الماضي، إلى 7 ملايين دولار، فضلاً عن توزيع 3,4 ملايين وجبة غذائية، و993 طناً من السلال الغذائية المخصصة لاستهلاك العائلات.

لا يقتصر عمل برنامج الغذاء العالمي على الاستجابة لحالات الطوارئ (هيثم الموسوي)

وفي لبنان، لا يقتصر عمل برنامج الغذاء العالمي على الاستجابة لحالات الطوارئ فقط، مثل العدوان الصهيوني الحالي. فهناك عدد من البرامج التي تشارك فيها هذه المنظمة، إما إلى جانب الدولة كبرنامج دعم الأسر الأكثر فقراً الذي يساعد 793 ألف شخص، وفقاً لما جاء في تقرير البرنامج الأخير. أو بالتعاون مع منظمات غير حكومية أخرى بغية مساعدة حوالي 760 ألف شخص من المقيمين في لبنان من لبنانيين وسوريين وفلسطينيين بالمواد الغذائية والأموال. وحصل هؤلاء خلال تشرين الأول الماضي على مساعدات نقدية قيمتها 10 ملايين دولار، فضلاً عن توزيع قرابة ألف طن من السلال الغذائية.

> وزّع برنامج الغذاء العالمي خلال تشرين الأول الماضي مساعدات نقدية قيمتها 10 ملايين دولار

وبحساب بسيط، يتبيّن أنّ البرنامج أنفق في لبنان منذ بداية الحرب الصهيونية نحو 17 مليون دولار على شكل مساعدات نقدية مباشرة. وأدخل إلى لبنان نحو ألفَي طن من المواد الغذائية. وهذه الكتلة من المواد الغذائية تضيع من أمام التجار اللبنانيين، وتفوّت عليهم أرباحاً كبيرة. «كلّها مستوردة»، يقول التجار. ويضيفون: «هي عبارة عن سلع بعضها يمكن تأمينه بسهولة من المصانع المحلية مثل رب البندورة، الباستا، والزيت النباتي». لذا، وفي محاولة لإقناع المنظمة بالشراء من السوق المحلية، اجتمع في وقت سابق من الشهر الجاري عدد من تجار المواد الغذائية اللبنانيين مع مسؤولين في برنامج الغذاء العالمي. وطالبوا بـ«توسيع برنامج الدعم بالمبالغ النقدية، والتخفيف من استيراد المواد الغذائية الموجودة محلياً من الخارج، وتلزيم مطاعم ومطابخ لبنانية لتأمين الوجبات الساخنة».

لا تقف مشكلة تجار المواد الغذائية على طريقة عمل منظمة برنامج الغذاء العالمي، بل تتعدّاها لتصل إلى تسجيل ملاحظات على المساعدات التي تصل إلى لبنان اليوم. منذ نهاية أيلول الماضي، «دفق المواد الغذائية التي تصل إلى لبنان على شكل مساعدات مجانية لم يتوقف»، بحسب صاحب أحد مستودعات الجملة للأطعمة. وأدّت هذه المساعدات إلى «إحجام عدد غير قليل من الزبائن عن الشراء». ووفقاً للتاجر، «تحتوي سلال المساعدات التي توزع على كميات جيدة من الأطعمة مثل الحبوب الرئيسية، كالقمح ومشتقاته، الفاصوليا، الفول والحمص. فضلاً عن كمية لا تقلّ عن 12 علبة من التون، و6 أكياس من المعكرونة، وعدة ليترات من الزيت النباتي». ويشير إلى أنّ «هذه الكميات تكفي عائلة مكونة من 4 أفراد لحوالي شهر، ولا تحتاج معها إلى التسوق من نقاط البيع كالسوبر ماركت.

إذاً، المشكلة ليست في أصل توزيع المساعدات، وفقاً للتجار، بل في مصادر هذه المواد. برأيهم، «كلّ هذه المواد الغذائية متوفرة في السوق المحلية، ويمكنهم توفيرها للمنظمات لتوزيعها كمساعدات، بدلاً من استيرادها مباشرةً من الخارج». وفي محصلة الاجتماعات، ووفقاً لمصادر تجار الأغذية الذين اجتمعوا مع منظمة برنامج الغذاء العالمي، «سيصار إلى اعتماد عدد من الأصناف اللبنانية في سلال المساعدات، وسيعمل البرنامج على توسيع عملية الشراء من المنتجات اللبنانية».

شمال الكيان يدفع تضخّم الأسعار صعوداً

تُسجّل الأسعار في الكيان الصهيوني، ارتفاعاً منذ بداية العدوان على فلسطين، واستكملت هذا المسار في شهر تشرين الأول الماضي مع بلوغ التضخّم التراكمي على مدى 12 شهراً، نحو 3,8%، علماً أن أعلى نسبة تضخّم سجّلت في مناطق شمال فلسطين المحتلة وفي حيفا. انعكست أحداث الحرب على الأسعار في الكيان الصهيوني، منذ أزمة البحر الأحمر التي تعاني منها الملاحة البحرية الإسرائيلية بسبب التهديدات اليمنية، وصولاً إلى خصائص السلوك الاقتصادي في الحرب. وبحسب صحيفة «ذا ماركر» الإسرائيلية، فإن السبب في ارتفاع الأسعار يعود نسبياً إلى المنافسة بين قطاع الصناعات الدفاعية مع باقي قطاعات الاقتصاد، على الموارد. كما تبيّن أن هذا التضخّم يتعلّق بمشكلة توافر العمّال والمعروض العمّالي الذي تقلّص لأسباب عدّة، منها استدعاء العمّال إلى الجيش والنقص الحاد في العمّال في بعض القطاعات التي تعتمد على العمّال الأجانب (مثل الزراعة والإنشاءات). نقص العمّال يسهم في ارتفاع الأجور وبالتالي في ارتفاع أكلاف الإنتاج، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وفي الوقت نفسه تتزايد عناصر مثل الضرائب وأسعار المنتجات المستوردة وأسعار الخدمات الضرورية. وبنتيجة كل هذا، ترتفع الأسعار.

ووفقاً للتقرير الأخير الصادر عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي بشأن مؤشّر أسعار الاستهلاك، فإن الأسعار ارتفعت بنسبة 0,5% في تشرين الأول الماضي، كما ارتفع المؤشر بنسبة 3,9% خلال الاثني عشر شهراً الماضية. وبحسب المنطقة، لم يكن التغيّر في الأسعار موحّداً في كل أنحاء الكيان. فالشمال وحيفا شهدتا أكبر ارتفاع في الأسعار بين مناطق الكيان بنسبة 1,2%، في حين بلغت النسبة في حيفا 0,9%. الجدير بالذكر أن شهر تشرين الأول سجّل توسّعاً للحرب في الشمال، أي إنه كان عاملاً محفّزاً لارتفاع الأسعار في الشمال وحيفا مع تزايد تعرّضهما لنيران المقاومة في لبنان. في حين أن جنوب الكيان شهد ارتفاعاً في الأسعار في شهر تشرين الأوّل بنسبة 0,4%. أما بالنسبة إلى القدس والوسط فقد انخفضت الأسعار في كلّ منهما بنسبة 0,7% أما تل أبيب فانخفضت الأسعار فيها بنسبة 0,1%. وسُجّلت زيادات ملحوظة في الأسعار في قطاعات الملابس والأحذية بنسبة 3,5%، والنقل 1,9%، والغذاء والصحة 0,5% لكل منهما. وكل هذه القطاعات تتأثّر بما سبق شرحه حول أسباب ارتفاع الأسعار. وبالنسبة إلى المستأجرين الذين جددوا عقد الإيجار فقد سجلت أسعار الإيجارات زيادة بنسبة 2,2%، وبالنسبة إلى المستأجرين الجدد بلغت الزيادة 4%. وتظهر مقارنة أسعار معاملات بيع المنازل التي نُفذت بين آب وأيلول 2024 بأسعار المعاملات التي تمت بين تموز وآب من السنة نفسها أن أسعار المنازل انخفضت بنسبة 0,1%.

انعكست أحداث الحرب على الأسعار في الكيان الصهيوني (من الويب)

(الأخبار)

طوفان الأقصى

أميركا تتحدّى العالم: لا لوقف الإبادة في غزة

> قوبل «الفيتو» الأميركي بردّ فعل عنيف من كل من الصين وروسيا و«حماس»

كما كان متوقعاً، استخدمت الولايات المتحدة، أمس، منفردةً، وللمرة الخامسة، حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، ضد مشروع قرار يطالب بوقف «فوري وغير مشروط ودائم» لإطلاق النار في غزة، وانسحاب القوات الإسرائيلية، بشكل كامل، من القطاع. جاء ذلك على الرغم من أنّ واشنطن «قاتلت» طوال الفترة الماضية، ليكون المشروع على «قياس» حليفتها إسرائيل، مجبرةً الدول العشر المنتخبة في المجلس، على تغيير «لهجة» المسوّدة، أكثر من مرة، قبل طرحها للتصويت. وإذ وجدت الدول المشار إليها نفسها مضطرّة إلى النزول عند بعض مطالب واشنطن، تخوفاً من أن تلجأ الأخيرة، مرة جديدة، إلى حق النقض لإسقاط القرار، فإنّ ما تقدّم لم يثنِ الولايات المتحدة، على ما يبدو، عن اتخاذ تلك الخطوة، فيما صوّتت بقية الدول الـ 14 لمصلحة المشروع.

وقوبل «الفيتو» الأميركي بردّ فعل عنيف من كل من الصين وروسيا و«حماس»، إذ دانت الأخيرة، في بيان، استخدام واشنطن لحق النقض، معتبرةً أنّ الولايات المتحدة تُثبت، مرة جديدة، أنّها «شريك مباشر في العدوان على شعبنا ومسؤولة عن حرب الإبادة»، وأنّ فعل النقض الأحدث هو «موقف عدائي يلغي إرادة المجتمع الدولي، ويعطي الغطاء لاستمرار حرب الإبادة والتطهير العرقي». ورأت «حركة الجهاد الإسلامي»، بدورها، أنّ خطوة واشنطن تؤكد أنها هي من «يدير حرب الإبادة بحق شعبنا». أما دولياً، فرأى مندوب الصين في مجلس الأمن أنّ الولايات المتحدة دمرت، بموقفها، «آمال أهالي غزة، فيما التاريخ لن ينسى كل ذلك»، بعدما «انتهكت إسرائيل كل الخطوط الحمر في القانون الدولي». وأردف المسؤول الصيني أنّ «الفيتو» الأميركي جاء على الرغم من أنّ 44 ألف شخص قتلوا في غزة. كما اتهم الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بالأسلحة، والبحث دائماً عن «مبررات لها»، على الرغم من اقتراب غزة من حافة المجاعة. وفي الاتجاه نفسه، لفت المندوب الروسي في المجلس إلى أنّ الولايات المتحدة «أوضحت، اليوم، أنها مسؤولة عن قتل عشرات المدنيين في غزة».

وبحسب موقع «الأمم المتحدة» الإلكتروني، فإنّ أولى ملامح القرار المشار إليه بدأت تظهر منذ منتصف الشهر الماضي، وتحديداً خلال المشاورات المغلقة التي انعقدت في 16 تشرين الأول، بشأن «الوضع في الشرق الأوسط»، بعدما طلبت الجزائر من غيانا، بصفتها منسق مجموعة الدول العشر الأوروبية لشهر تشرين الثاني، أن تُطلق مشاورات حول مسودة قرار جديدة حول الحرب في غزة. وعليه، وبالتشاور مع جميع أعضاء المجلس، تمّ التوصل إلى مسودة متكاملة، شكلت أساس القرار الذي صوّت عليه المجلس أمس. على أنّه بناءً على طلب من الولايات المتحدة وفرنسا واليابان، عُقدت، أول من أمس، مشاورات مغلقة جديدة لمناقشة المشروع، طالبت فيها الدول المشار إليها بـ«مشاركة أوسع في نصّه»، قبل التصويت عليه في اليوم التالي. وبطبيعة الحال، اعترضت واشنطن على مجموعة من التفاصيل التي تضمّنها النص، على رأسها وقف إطلاق النار «غير المشروط والدائم»، مطالبةً بجعله مشروطاً بإطلاق جميع الأسرى المحتجزين لدى «حماس». وعلى الرغم من أنّ مشروع القرار جاء على ذكر «الرهائن» في الفقرة التالية مباشرة، فإنّ الولايات المتحدة لم تكتفِ بذلك، مطالبةً بدمج الأمرين في جملة واحدة وواضحة. وهو ما رفضته، على ما يبدو، الدول العشر، التي اكتفت، خلال مشاورات الثلاثاء، باقتراح إدخال عبارة وبـ«التوازي مع إطلاق سراح الرهائن»، إلى الجملة المُطالبة بوقف إطلاق النار غير المشروط، اعتباراً منها أنّه لا يمكن فرض أي شروط على مطلب إنهاء القتال، نظراً إلى الأوضاع الصعبة في القطاع.

إلى ذلك، تطرّق القرار إلى قضية «الرهائن» الإسرائيليين والأسرى الفلسطينيين في مقطعين منفصلين، نزولاً، على الأرجح، عند مطلب أميركي آخر، يدعو إلى «عدم المساواة بين الجانبين»، من خلال تناولهم في الفقرة نفسها. وفي أعقاب التصويت، قال روبرت وود، نائب المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة: «كما أوضحنا طوال المفاوضات، لا نستطيع دعم وقف إطلاق النار غير المشروط، الذي لا يؤدي إلى إطلاق سراح الرهائن»، لافتاً إلى أنّ مثل ذلك القرار سيبعث بـ«رسالة خطيرة إلى (حماس)، مفادها أنّه ما من داع للجلوس إلى طاولة المفاوضات». أمّا «المكسب» الأميركي الأكبر، فكان نجاح واشنطن في إجبار سائر الدول على إزالة النقطة المتعلقة بـ«الفصل السابع» من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تشير إلى أنّ «الوضع في قطاع غزة والتصعيد الإقليمي يشكلان تهديداً للسلم والأمن الدوليَين»، علماً أن الفصل السابع يسمح لـ«مجلس الأمن الدولي» باتخاذ الإجراء الجماعي الذي يراه مناسباً، بما في ذلك «استخدام القوة». وفي أعقاب رفض واشنطن استعمال تلك «اللغة» في مسوّدة القرار، استبدلتها الدول العشر بعبارة تتحدث عن «المسؤولية الرئيسيّة للمجلس في ما يتعلّق بدعم السلام والأمن الدوليين»، بناءً على «اقتراح» بريطاني، وهو ما رفضته واشنطن أيضاً. وبدا واضحاً، منذ وقت مبكر، أنّ الولايات المتحدة ستضع أيّ مشروع قانون يطرحه المجلس في خانة «المعادي» لإسرائيل، إذ زعم السيناتور جيم ريش (جمهوري من ولاية أيداهو)، العضو في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، في منشور عبر «إكس»، الإثنين، أنّ «التقارير التي تفيد بأنه سيتم النظر قريباً في قرار آخر مناهض لإسرائيل في مجلس الأمن الدولي، مثيرة للقلق»، مشيراً إلى أنّه «إذا كانت تلك المعلومات صحيحة، فيجب على إدارة جو بايدن الإعلان عن نيتها استخدام حق النقض ضد هذا الجهد المعادي للسامية بشكل واضح. هذا مثال آخر إلى أنّ نظام الأمم المتحدة معطّل، وبحاجة إلى إصلاح شامل».

(الأخبار)

عدوان ممنهج على الدفاع المدني: الاحتلال يستكمل الإبادة شمالاً

غزة - يوسف فارس

> أقرّ جيش العدو بمقتل جندي من لواء «كفير»، وقائد كتيبة من وحدة «نحشون»

ارتفعت حصيلة الشهداء من طواقم الدفاع المدني إلى 84 (أ ف ب)

انتظر العدو وصول طواقم الإسعاف والدفاع المدني إلى منزل مأهول، قصفه، ليل أمس، في حيّ الصبرة جنوب مدينة غزة، ليبادر إلى قصف المكان مجدداً، مستهدفاً طواقم الصحافة والدفاع المدني، ما تسبّب باستشهاد الضابط علي عمر وإصابة آخرين. ووفقاً للناطق باسم جهاز الدفاع المدني، الرائد محمود بصل، فإن جيش الاحتلال انتظر وصول الطواقم الصحية والصحافية إلى المنزل المستهدف الذي يؤوي العشرات من الأطفال والنساء، وكرّر استهدافه، ما أسفر عن استشهاد أحد المسعفين وإصابة آخرين. وكان من بين المصابين الزميل الصحافي حسام شبات، الذي ادعى الناطق باسم الجيش، بأنه أحد عناصر حركة «حماس»، ليبرّر استهدافه.

وجرّاء الحدث الأخير، ارتفعت حصيلة الشهداء من طواقم الدفاع المدني إلى 84. على أن هذا السلوك لا يهدف إلى زيادة التدهور في الواقع الإنساني فحسب، وإنّما أيضاً إلى ترهيب الصحافيين الذين يحافظون على استمرارية تدفق الصورة في شمال القطاع، لدفعهم إلى التوقّف عن العمل، في الوقت الذي يضاعف فيه جيش العدو من مجازره الجماعية بحقّ النازحين، ويواصل تنفيذ سياسة الإخلاء القسري بحقّ مئات الآلاف من النازحين في شمال القطاع.

وعلى الأرض، كثف جيش العدو من غاراته، مستهدفاً مراكز الإيواء في مشروع بيت لاهيا. ووفقاً لمصادر محلية، فقد استهدفت طائرات «كواد كابتر»، مستشفى «العودة» في حيّ تل الزعتر بقذائف متفجرة. كما ألقت الطائرات ذاتها عدة قنابل على مستشفى «كمال عدوان»، ومركز إيواء مدرسة «عوني الحرثاني» في مشروع بيت لاهيا، ما تسبّب باستشهاد ثلاثة مواطنين وإصابة 10 آخرين. في غضون ذلك، قصف جيش العدو ثلاثة منازل في أحياء الصبرة والزيتون جنوب مدينة غزة، ما أدى إلى استشهاد 18 مواطناً وإصابة 84 آخرين. كذلك، كثّف العدو من عمليات نسف المنازل في مناطق مخيم جباليا ومشروع بيت لاهيا ومدينة بيت لاهيا.

في مقابل ذلك، أعلنت الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة تنفيذ عدد من العمليات القتالية، إذ قالت «كتائب القسام» إن مقاوميها تمكّنوا من استهداف دبابتَي «ميركافا» بقذائف «الياسين 105» في منطقة حيّ أصلان جنوب مدينة بيت لاهيا شمال القطاع. ونشرت صوراً تظهر عملياتها والتحام مقاوميها مع جنود الاحتلال من مسافات قريبة، فيما أقرّ جيش العدو بمقتل جندي من لواء «كفير»، وقائد كتيبة من وحدة «نحشون» خلال اشتباك مع المقاومين في مدينة بيت لاهيا، ما يرفع أعداد القتلى الإسرائيليين إلى 28 جندياً وضابطاً منذ بداية العملية العسكرية في جباليا، منذ ما يزيد عن شهر ونصف شهر.

على الغلاف

مناقشات حول «الفقاعات الإنسانية»

إسرائيل تهيئ لحكم عسكري في غزة

بيروت حمود

ليس الحديث عن تولّي شركة أميركيّة أمنيّة خاصّة، مهمة توزيع المساعدات على الفلسطينيّين الذين جوّعهم الاحتلال في قطاع غزة، بالجديد، غير أن ما يضفي على الموضوع أهميّة وجديّة هو إدراجه في مداولات الكابينت الإسرائيلي، وتزامُن ذلك مع اجتماع عقده رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن، يسرائيل كاتس، ورئيس الأركان، هرتسي هليفي، ووزير الماليّة، بتسلئيل سموتريتش، في مقرّ «فرقة غزة» لبحث الموضوع نفسه. على أن إدخال شركة أمنيّة، بمعزل عن جنسيّتها، مسألة تشوبها بالفعل عراقيل قانونيّة، وفقما كشفته بداية الأمر، صحيفة «إسرائيل اليوم»، والسبب في ذلك عائدٌ إلى الكيفيّة التي يعرّف بها القانون الدوليّ الاحتلال؛ إذ إن الشركة ستعمل فعليّاً، والحال هذه، بالإنابة عن إسرائيل، المعرّف وجودها في غزة باعتباره قوّة احتلاليّة. وعلى هذا الأساس، يتركز النقاش في إسرائيل اليوم حول كيفيّة تخطّي تلك العراقيل القانونيّة.

وتأتي هذه المناقشات في وقتٍ تخلط فيه إسرائيل الحقائق والوقائع على الأرض؛ فبعدما تأكد أن «خطة الجنرالات» المنفّذة في مناطق شمالي القطاع، وتحديداً في كل من جباليا وبيت لاهيا وبيت حانون، هدفها طرد السكان الفلسطينيين وتهجيرهم، بعد تجويعهم وتعطيشهم عن طريق الحصار الشديد، وقتل من لا «ينزح» منهم بالقصف المدفعي والجوي المكثّف، تدّعي إسرائيل، وفقاً لإذاعة الجيش، أن عمليتها هناك هدفها «إخلاء المنطقة من المسلّحين». وتؤكد الإذاعة نية إدخال شركة أمنيّة أميركيّة خاصّة تعمل بإشراف إسرائيلي، وتتولى توزيع المساعدات على السكان في الشمال، والذين بقي منهم بالفعل نحو مئات آلاف قليلة، بالمقارنة مع أكثر من مليون قبل اندلاع الحرب.

> تضع إسرائيل عينها على الإمارات أو دول أخرى لتأمين تكلفة خطتها

على أن ما تقدّم لا يحجب حقيقة أن إسرائيل تهدف من وراء الخطة، بالفعل، إلى تهجير أكبر قدر من الفلسطينيين وإقامة المستوطَنات على أراضيهم. إذ إن الشركة الأمنية المنويّ إدخالها ستنشئ ما يعرف بـ«الفقاعات الإنسانية»، وفقاً لنموذج سبق وأن طُبق في العراق إبان غزو الأخير واحتلاله. وستقوم الشركة الأميركية بإنشاء مناطق مسوّرة محميّة بآلاف المرتزقة، ومزوّدة بقاعدة بيانات بيومترية على أساسها تتحكم بدخول الفلسطينيين وخروجهم - سيكون عليهم أن يثبتوا عدم علاقتهم بتنظيمات المقاومة الفلسطينية -، ومنحهم الطعام والشراب. والحديث هنا يجري عن بشر جُوّعوا منذ أكثر من 400 يوم، وهم محاصرون أساساً منذ نحو 20 عاماً، وتتحكم إسرائيل اليوم بأجوائهم وبحرهم وبرهم.

وفي حال تمكّنت إسرائيل من إيجاد مخرج قانوني لهذه المسألة، وهو ما يبدو غير مستبعد مع اقتراب دخول الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، إلى البيت الأبيض، وموقف الحزب الجمهوري المناهض لـ«محكمة العدل الدولية» في لاهاي، ودعوات قياداته إلى فرض عقوبات عليها، فإن إدخال الشركة وتطبيق الخطة سيجري كتجربة أولى بداية في حي العطاطرة، وجباليا. وفي هذه الحالة، فإن بقاء قوات الاحتلال في القطاع (أو في المنطقة المذكورة تحديداً) سيستمر على الأقل نحو ثلاثة أشهر، لكي تتمكن الشركة من تنظيم أمورها، والشروع في العمل الذي يستلزم التزوّد بالعتاد والمركبات المصفّحة والأسلحة، فضلاً عن إنشاء مقر لها على أراضي القطاع.

وبالعودة إلى مشاركة وزير الماليّة، بتسلئيل سموتريتش، في الاجتماع الذي انعقد في مقر «فرقة غزة» لمناقشة الموضوع، فذلك يتصل عملياً بالتكلفة الماديّة لهذه الخطة. وفي هذا السياق، تشير إذاعة الجيش إلى أنه من غير الواضح من سيتولى مسألة تمويل الشركة، والذي يكلّف وفقاً للتقديرات الإسرائيلية ما بين 50 - 60 مليون دولار، تضع إسرائيل عينها على الإمارات أو دول أخرى لتأمينها. أيضاً، أشيع أنه بموازاة فحص كيفية تخطي العراقيل القانونية، تبحث إسرائيل في إمكانية تجنيد مؤسسات ومنظمات دولية لتمويل هذه الشركة، بهدف إضفاء شرعية عليها، كونها ستعمل بالوكالة عن الاحتلال الذي سبق وأن حظر نشاط «منظمة غوث وتشغيل اللاجئين» (الأونروا)، بواسطة قانون شرّعه في الكنيست.

وفي الإطار ذاته، توضح صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن هذه الخطة كانت إحدى «خُطط الدُرج» الإسرائيلية، وأن إخراجها يأتي في ظل تعميق جيش الاحتلال سيطرته الميدانية في القطاع، عبر توسيع أربعة محاور، وإقامة «بؤر استيطانية عسكرية»، بما يخدم عملياً هدف فرض حكم عسكري على الفلسطينيين. وما تقدّم، حظي بحصة في المداولات التي أجراها كاتس وقادة المنظومة الأمنية في الأيام الأخيرة، وهدفت إلى الدفع بهكذا حكم. وتنقل الصحيفة عن مصادر ضالعة في النقاشات قولها إن «عدداً من الضباط في قيادة المنطقة الجنوبية يدفعون إلى تطبيق حكم عسكري في القطاع، ويناقشون ذلك مع المستوى السياسي».

وتعزّز هذا الدفع عملياً بعد إقالة نتنياهو لوزير الأمن السابق، يوآف غالانت، الذي سبق وأن أعلن معارضته لفرض حكم عسكري، نظراً إلى تكلفته العالية. كما تعزّز على خلفية فوز ترامب الذي سبق أن شرّعت بلاده «سيادة» إسرائيل على الجولان، وكانت على بُعد خطوة من تشريعها في الضفة الغربية المحتلة أيضاً.

وطبقاً للمصادر ذاتها فإن القرار الذي اتخذته إسرائيل يقضي بعدم الانتظار إلى حين تنصيب ترامب، في 20 كانون الثاني/ يناير المقبل، وإنما البدء في تنفيذ الخطوات الفعلية لفرض الحكم العسكري، بحيث يكون ثمة أمر واقع مفروض في قطاع غزة، لدى تسلّم ترامب مهماته. على أن المحرّك المركزي لما تقدّم، يبقى استقرار الائتلاف الحاكم، الذي يؤيد قطاع عريض منه الحكم العسكري وعودة المستوطنات.

(أ ف ب)

العدو يُفلت يد عملائه: نهب ممنهج للمساعدات

ريم هاني

بعدما وصلت الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة إلى أسوأ مستوياتها منذ بدء الحرب، ووسط الادعاءات الأميركية بأنّ إسرائيل تُحرز «تقدماً ملموساً» في ما يتعلق بإيصال المساعدات، وذلك لتبرير استمرار تمويل حليفتها وتسليحها، يبدو أنّ جيش الاحتلال الإسرائيلي «يبتدع» أساليب جديدة لقطع الإغاثة عن سكان القطاع. إذ يجري، منذ مدة، إطلاق يد مجموعات «اللصوص والمجرمين والعملاء»، والذين كان بعضهم، سابقاً، في سجون «حماس»، بهدف ترسيخ التفلت الأمني، وحرمان المدنيين من المواد الغذائية الأساسية، في ظلّ تواطؤ واضح من واشنطن وحلفاء تل أبيب الآخرين على الساحة العالمية. وخلصت مذكرة من «الأمم المتحدة»، الشهر الماضي، اطلعت عليها، أخيراً، صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، إلى أنّ تلك المجموعات تستفيد من «تساهل» جيش الاحتلال، أو حتى «تواطئه»، لتنفيذ عملياتها على مرأى منه، في المناطق التي يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي ويقوم بـ«دوريات» منتظمة فيها؛ حتى إنّ واحداً من قادتها أنشأ ما هو أشبه بـ«مجمع عسكري» في إحدى هذه المناطق. ويلفت شهود عيان، استندت المذكرة إلى إفاداتهم، إلى أنّ العصابات مكونة من أفراد مناهضين لـ«حماس»، وكانوا ملاحَقين من عناصر الأمن التابعين للحركة في القطاع.

ومن جهته، يقرّ مسؤول أميركي، في حديث إلى الصحيفة، بأنّ التفلت الأمني بدأ في الظهور في شباط، عقب استهداف إسرائيل لعناصر الشرطة المدنية، والذين كانوا يحرسون القوافل الإنسانية، بذريعة انتمائهم إلى «حماس»، معترفاً، جنباً إلى جنب مراقبين آخرين، بأنّ الحركة لا علاقة لها بـ«نهب المساعدات». وبعدما أدى استهداف قوات الشرطة، في البداية، إلى تدافع عدد من المواطنين إلى القوافل، في محاولة لتأمين الطعام لأسرهم، سرعان ما دخلت العصابات إلى الخط، وبدأت «تقتل» سائقي شاحنات الإغاثة وتضربهم وتختطفهم، بعد عبورهم معبر كرم أبو سالم في رفح، ثمّ تسرق البضائع وتبيعها في السوق السوداء بأسعار خيالية. وعلى سبيل المثال، تُفيد المذكرة بأنّ السجائر أصبحت «عملة صعبة»؛ إذ وصل سعر علبة تحتوي على 20 سيجارة إلى حوالى 1000 دولار، وفقاً لجورجيوس بيتروبولوس، رئيس مكتب غزة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الذي وصف تلك السلعة بـ«السرطان» الذي تسلل إلى «سلاسل التوريد». ويضيف: «السجائر التي كانت في الماضي مخبأة داخل المنتجات، يُعثر عليها الآن داخل معلبات الطعام، ما يعني أن التهريب يبدأ من المصانع، فيما من المرجح أن مصدر معظم المواد المهربة هو مصر».

وعليه، وطبقاً لمقابلات مع أكثر من 20 فرداً من ممثلي منظمات الإغاثة الدولية ورجال أعمال فلسطينيين متورطين في نقل البضائع وشهود على الهجمات على قوافل المساعدة الإنسانية، تحدث معظمهم شرط عدم الكشف عن هوياتهم، لتجنب تعريض وصولهم إلى غزة أو سلامة موظفيهم للخطر، فقد أصبحت عمليات النهب الإجرامية أكبر عائق أمام توزيع المساعدات في النصف الجنوبي من غزة، حيث نزح غالبية المواطنين الفلسطينيين، وسط عدم استجابة من قبل إسرائيل لاتخاذ إجراءات فعلية لاعتراض تلك العمليات. والسبت، وقعت واحدة من أكبر حوادث النهب في جنوب القطاع، بعدما سرق اللصوص نحو مئة شاحنة مساعدات، في ما وصفته «الأونروا» بأنّه «أحد أسوأ الحوادث» من نوعها. وقالت الوكالة، في حديث إلى شبكة «سي أن أن»، الإثنين، إنّ 97 شاحنة من أصل 109 «فُقدت»، بعد تعرضها لأعمال نهب، مشيرةً إلى أنّ السائقين أُجبروا على تفريغ الشاحنات عند نقطة تواجد المسلحين، فيما أصيب عمال الإغاثة والمركبات بـ«أضرار جسيمة»، واكتفى الجيش الإسرائيلي بالطلب من القافلة المغادرة فوراً «عبر طريق بديل غير معروف». وإذ لم تحدد الوكالة التابعة لـ«الأمم المتحدة» هوية مرتكبي أعمال النهب، فقد ألقت باللوم على «انهيار القانون والنظام» و«نهج السلطات الإسرائيلية»، والذي أسهم في خلق «بيئة محفوفة بالمخاطر».

> حاول مقاتلو «حماس» «القضاء» على أبو شباب في عملية أسفرت عن مقتل 11 عنصراً في عصابته

قادة العصابات

وطبقاً للمذكرة نفسها، فإنّ أحد أكبر المسؤولين عن العصابات هو ياسر أبو شباب، من قبيلة الترابين التي تعيش في جنوب غزة وصحراء النقب المحتلة وشبه جزيرة سيناء المصرية، وهو يعدّ «الطرف الرئيس والأكثر نفوذاً وراء عمليات النهب الممنهجة والواسعة» لقوافل المساعدات، ويقود مجموعة مكونة من نحو «مئة بلطجي»، فيما نفى الأخير أي تورّط له في العمليات. ومن جهته، أفاد الصحافي الغزاوي، محمد شحادة، في منشور عبر «أكس»، بأنّ رجلاً يُدعى شادي الصوفي، وهو قاتل مطلوب وابن مخبر متعاون مع إسرائيل، وياسر أبو شباب، تاجر المخدرات، هما أميرا الحرب الرئيسان المسؤولان عن نهب معظم المساعدات، تحت حماية جيش الاحتلال. وطبقاً للمصدر نفسه، كانت محكمة في غزة قد أدانت الصوفي، قبل أن تلقي الشرطة المحلية القبض عليه في عملية خاصة في أواخر عام 2020. وفي وقت لاحق، خرج من السجن بمساعدة مسلحين مرتبطين بـ«داعش»، وتم تهريبه من غزة إلى سيناء، ثم إلى صحراء النقب، قبل أن يعود إلى غزة بعد ثلاثة أيام من بدء الغزو الإسرائيلي للقطاع. ويردف شحادة أنّ الصوفي متهَم بقتل جبر القيق، عضو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (عام 2020)، والذي حكمت عليه إسرائيل بالسجن المؤبد وسجنته لمدة 15 عاماً لقتله والد الصوفي في «الانتفاضة الأولى»، بتهمة التجسس لمصلحة إسرائيل. أمّا أبو شباب، فاعتقلته الشرطة المحلية أكثر من مرة، بتهمة تهريب المخدرات والإتجار بها، والذي تسهله جماعات مرتبطة بـ«داعش» في سيناء؛ كما أنّ مقاتلي «حماس» حاولوا «القضاء عليه»، الإثنين، في عملية أسفرت عن مقتل 11 عنصراً من عصابته، من بينهم شقيقه، وشريك له، والمحاسب في العصابة، فيما أصيب ثلاثون آخرون في العملية.

طوفان الأقصى

يوم ثانٍ من العدوان على الضفة

جنين تتصدّر المواجهة

لليوم الثاني على التوالي، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، عدوانها على مدينة جنين ومخيمها. وفيما استمرت المواجهات العنيفة في أحياء من المخيم، دمّر جنود العدو أجزاءً من ملعب البلدية في الحي الشرقي، وجرفوا شارع المدارس بشكل كامل. كما دفعوا بتعزيزات عسكرية ترافقها جرافات إلى المدينة وأطراف مخيمها، وحوّلوا بعض المنازل إلى ثكنات عسكرية، وخاصة في حارتي عبدالله عزام وجورة الذهب، في وقت دمّرت فيه جرافات الاحتلال خطوط الكهرباء، ما أدّى إلى انقطاع كامل للتيار عن جنين.

وبعدما أسفر العدوان المتواصل عن استشهاد خمسة مواطنين، هم: رامي الحويطي، وفراس الجاسر، ورائد حنايشة، وأنور سباعنة، وعدنان طزازعة، قال «الهلال الأحمر» إن طواقمه تعاملت مع 9 إصابات منذ بداية الاقتحام، منها 5 بالرصاص الحي، و 4 نتيجة شظايا رصاص حي وشظايا قنابل أطلقتها الطائرات المُسيّرة. وعلى جري العادة، عرقلت قوات الاحتلال عمل مركبات الإسعاف وطواقم «الهلال»، إلى جانب احتجازها إياها واستخدامها المواطنين كدروع بشرية، على غرار ما حدث، أولَ أمس، في الحي الشرقي، فيما واصلت إحداث دمار كبير وتخريب في البنية التحتية وممتلكات المواطنين.

وفي المقابل، تابع المقاومون التصدي لجنود العدو في محاور القتال المختلفة، حيث استهدفوا قوات المشاة والآليات العسكرية بزخات كثيفة من الرصاص والعبوات الناسفة، محقّقين إصابات مؤكدة، وذلك في محور النسيم وعلى مدخل السيلة الحارثية، بحسب بيانات «كتيبة جنين». كما تصدّت «مجموعات كفردان» في الكتيبة لقوات الاحتلال في عدة محاور، وخاضت معارك ضارية، مستهدفة تحركات الجنود وتحصينات القناصة بزخات كثيفة من الرصاص المباشر. وبعدما تمكّنت «مجموعات اليامون»، وفقاً للكتيبة، من استهداف التعزيزات العسكرية الإسرائيلية بالعبوات الناسفة، أظهرت مقاطع مصوّرة استهداف طيران العدو لمركبة في وادي حسن بين بلدتي اليامون وبرقين، غرب جنين، فيما وثّقت عدسات المواطنين سحب قوات الاحتلال آلية عسكرية من نوع «النمر» بعد أن أعطبتها المقاومة.

أما في القدس المحتلة، فقد تصاعدت عمليات الهدم والتنكيل والاعتقالات التي تجريها قوات الاحتلال، إذ ارتفع عدد المنشآت التجارية والسكنية والزراعية التي طاولها الهدم منذ بداية تشرين الثاني الجاري إلى 37، مقارنة بالشهر الماضي الذي سُجّل فيه هدم نحو 15 منشأة. أيضاً، فرضت قوات الاحتلال غرامات على مركبات المواطنين عند باب المغاربة وفي حي الثوري، وفي حي وادي الربابة في بلدة سلوان، بزعم ركنهم مركباتهم في أرض يدّعي العدو أنها مقبرة يهودية. كذلك، أقدمت على هدم منزلين في بلدة جبل المكبر جنوب القدس، وأغلقت حاجز جبع العسكري شمال شرق القدس، واقتحمت مخيم شعفا (شمال شرق)، وداهمت منطقة رأس خميس في المخيم.

وفي الخليل، نصب جيش العدو عدة حواجز عسكرية على مداخل المدينة، وبلداتها، وقراها، ومخيماتها، وأغلق طرقاً رئيسية وفرعية بالبوابات الحديدية والمكعبات الإسمنتية والسواتر الترابية. كما اعتقلت قوات الاحتلال الشابين عبد المجيد أبو طعيمة وأحمد يونس النجار، من مخيم الفوار جنوب الخليل، عقب دهمها وتفتيشها منزليهما. أيضاً، داهمت بلدة دورا، وقريتي الطبقة وخرسا، وخربة سلامة جنوب الخليل، وفتّشت عدة منازل، وعاثت في محتوياتها خراباً، فضلاً عن اقتحامها مساءً قرية بورين جنوب نابلس.

> تواصلت اعتداءات المستوطنين على المسجد الأقصى، بحماية شرطة الاحتلال

وفي غضون ذلك، تواصلت، أمس، اعتداءات المستوطنين على المسجد الأقصى، بحماية شرطة الاحتلال؛ إذ اقتحم العشرات من هؤلاء باحات المسجد، وقاموا بجولات استفزازية، وأدّوا طقوساً تلمودية. وشهدت بلدات أخرى اعتداءات مماثلة من قِبل المستوطنين، ولا سيما في منطقة برية المنيا، شرق بيت لحم، والتي كان الاحتلال قد شقّ فيها طرقاً لربط البؤر الاستيطانية المقامة على أراضي المنيا وتقوع وكيسان شرق بيت لحم. وتهجّم المستوطنون في برية المنيا على الأهالي، وحاولوا سرقة بعض مواشيهم، وأنذروهم بإخلاء المنطقة خلال عشرة أيام. كما شرع مستوطنون في تأهيل نبع مياه في أم الجمال في الأغوار الشمالية، بعد الاستيلاء عليها منذ قرابة الثلاثة أشهر.

ويأتي ذلك فيما أحصت «هيئة مقاومة الجدار والاستيطان»، تهجير 27 تجمعاً سكانياً، خاصة في تجمعات أم الجمال ووادي الفاو وخلة خضر في الأغوار والسفوح الشرقية، منذ بداية العدوان على قطاع غزة. وبحسب الهيئة، فإنه منذ بداية عام 2024، ارتكب المستعمرون أكثر من 1732 اعتداء على الفلسطينيين، وممتلكاتهم. من جهتهما، قال كل من «هيئة شؤون الأسرى» و«نادي الأسير» إن «الأطفال الفلسطينيين يواجهون مرحلة هي الأكثر دموية بحقهم في تاريخ قضيتنا»، لافتين، في بيان مشترك، إلى أن الضفة سجّلت ما لا يقل عن 770 حالة اعتقال بين صفوف الأطفال، واستشهاد 167 طفلاً، منذ بداية العدوان على غزة في 7 تشرين الأول الماضي.

(الأخبار)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

لأمانة السجل العقاري في عكار
طلب قيصر يوسف المعلوف شهادة قيد بدل ضائع للعقار 251 عدبل.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
راني حيدر

....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلب رولان ريمون مونييه (وهو نفسه رولاند بحسب إفادة المُختار) سندات تمليك بدل ضائع بحصصه في العقارات 361 – 362 – 365 – 368 – 403 – 424 – 428 – 445 – 171 – 333 – 342 – 344 عانا.
للاعتراض المُراجعة في مُهلة 15 يوماً
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلب المُحامي عياض قاسم فارس سندات تمليك بدل ضائع بحصص مُورث مُوكلته «يوسف محمد مراد» في العقارات 13 و154 الخيارة و16 – 17 – 263 – 147 غزة.
للاعتراض المُراجعة في مُهلة 15 يوماً
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

....

إعلان

من امانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلب دجو بطرس ضو سندات تمليك بدل ضائع بحصص مُوكله «آلان ريمون مونييه» في العقارات 341 – 336 – 408 – 405 – 331 – 339 – 361 – 362 – 365 – 368 – 403 – 424 – 428 – 445 – 171 – 333 – 342 – 344 عانا.
للاعتراض المُراجعة في مُهلة 15 يوماً
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

....

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب السيد شربل جوزف بو عقل مالك 1200 سهم في القسم 16 من العقار 381 الزلقا سند تمليك بدل عن ضائع من أمانة السجل العقاري في المتن.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

....

وثيقة تبليغ مدنية

صادرة عن محكمة الاستئناف المدنية في بيروت
الرئيس نسيب إيليا
رقم الدعوى: 2022/56
طالب التبليغ: شركة صيفي كروان ش.م.ل. وكيلها الأستاذ جاد سكاف
المطلوب تبليغهما: غادة شهاب وفؤاد سنو المجهولي المقام
الأوراق المطلوب إبلاغها: كافة أوراق الدعوى
موضوعها: عقارية
فيقتضي حُضوركم بالذات أو من يُمثلكم قانوناً بمُوجب سند مُصدق لاستلام الأوراق وإلا تجري المُعاملات بحقكم سنداً للمادة 409 أ.م.م.
رئيس القلم
مرسال شديد

....

وثيقة تبليغ مدنية

صادرة عن محكمة الاستئناف المدنية في بيروت
الرئيس نسيب إيليا
رقم الدعوى: 2021/3
طالب التبليغ: صباح محمد الشمعة وكيلها الأستاذ وليم صعب
المطلوب تبليغها: أمل حلمي كنفاني المجهولة المقام
الأوراق المطلوب إبلاغها: لائحة جوابية أولى ورود 2022/1/25
موضوعها: عقارية
فيقتضي حُضوركم بالذات أو من يُمثلكم قانوناً بمُوجب سند مُصدق لاستلام الأوراق وإلا تجري المُعاملات بحقكم سنداً للمادة 409 أ.م.م.
رئيس القلم
مرسال شديد

◄ وفيات ►

إنا لله وإنا إليه راجعون، انتقل إلى رحمة الله تعالى المرحوم
اللواء المهندس
السيد علي محمود مكه
في 17 تشرين الثاني 2024
والدته: المرحومة الحاجة فاطمة حسين مكه
زوجته: ليلى عباس الزروي
أولاده: الدكتور أشرف زوجته شيرين عطوي وولداهما: جاد ونور
المهندس محمود زوجته هلا فارس وابنتاهما: سيما وياسمينا
الأستاذ أحمد
أشقاؤه: المرحوم حسين، المرحوم حسن، المرحوم كاظم، المرحوم عبد الأمير، المرحوم الدكتور صادق، الدكتور عباس
شقيقاته: المرحومة بتول زوجة المرحوم فؤاد نعمة والدكتورة رجاء زوجة عزت طبارة
ووري الثرى في جبانة بلدته حبوش يوم أمس الأربعاء الموافق لـ 20 تشرين الثاني 2024.
تُقبل التعازي اليوم الخميس الواقع فيه 21 تشرين الثاني 2024 في فندق راديسون بلو فردان - Dunes Center - الطبقة الأولى من الساعة الثانية بعد الظهر حتى السادسة مساءً أو على الرقم: 03828293
سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته.
الراضون بقضاء الله وقدره: آل مكه، آل زروي، آل عطوي، آل فارس، آل طبارة، آل نعمة وعموم أهالي حبوش والقماطية وأنسباؤهم.

طوفان الأقصى

تهديدات متصاعدة بضرب المقاومة
أميركا نحو المجازفة بـ«استقرار» العراق؟

حسين إبراهيم

تزايدت، في الأيام الماضية، وتيرة التهديدات الإسرائيلية للعراق، رداً على تزايد عمليات المقاومة ضد أهداف في فلسطين المحتلة. والتهديدات المشفوعة بتناول وسائل الإعلام الإسرائيلية إحصائيات لعمليات المقاومة، وسيناريوات للرد الإسرائيلي تتحدث عن استهداف محتمل للبنى التحتية وقادة المقاومة، تعبّر عن توجّه جديد لدى الاحتلال، الذي دأب، منذ افتتاح جبهة الإسناد العراقية منذ أكثر من عام، على تجاهل تلك العمليات إلى حد كبير، توازياً مع فرض الرقابة العسكرية على وسائل الإعلام عدم تناولها.

وتنطلق إسرائيل في تفكيرها المستجد، من أن استمرار تجاهل تلك الهجمات يسيء إلى الردع الإسرائيلي، ولا يتساوق مع طريقة تصرّف العدو على جبهات أخرى مثل غزة ولبنان وسوريا، وإلى حد أقل اليمن. على أن السبب في إحجام العدو عن الرد في العراق معروف، وهو أن ثمة مصالح ورهانات كبيرة للولايات المتحدة في هذا البلد، تخشى أن يسيء أي رد إسرائيلي إليها، ولا سيما أن المقاومة العراقية بدأت جبهة إسنادها لقطاع غزة، بهجمات على أهداف إسرائيلية وقواعد أميركية في سوريا والعراق، ثم توقّفت عن استهداف هذه القواعد، بعد الاتفاق الأخير بين واشنطن وبغداد على انسحاب أميركي من العراق بحلول نهاية عام 2026، بمعزل عن اقتناع المقاومة بجدية الأميركيين في الالتزام بهذا الاتفاق.

وإذ نجحت التهديدات الإسرائيلية في دق ناقوس الخطر عند الحكومة العراقية، إلا أنها لم تُسهم في ما تقول الأخيرة إنها تبذله من مساع لإقناع المقاومة بوقف عملياتها ضد إسرائيل، لعدم إعطائها حجة للرد، وبالتالي عدم جرّ العراق إلى الحرب. أما الأميركيون، فيضغطون، في هذا الوقت، على تل أبيب لعدم الرد، وفي المقابل يهوّلون على العراقيين بذلك الرد إن هم واصلوا العمليات، تحت عنوان أن قدرتهم على الضغط على العدو محدودة. وما يمكن استخلاصه من السلوك الأميركي هنا، هو أن أي رد إسرائيلي مدمّر على العراق، لا يمكن إلا أن يكون قراراً أميركياً، أو أن يتم بموافقة أميركية، كما هي الحال في كل الساحات التي تضرب فيها إسرائيل، من غزة إلى لبنان وسوريا واليمن. وبالتالي، لا يمكن إلا اعتباره مؤشراً إلى نية الولايات المتحدة إحداث تغيير جوهري في سياستها التي تخص مستقبل وجود جنودها في العراق، ومواجهتها مع إيران أيضاً.

من هنا، يمكن الانتقال إلى القول إن هذا المسار، ما دام يُنفّذ بقيادة بنيامين نتنياهو، وبمواكبة أميركية، يساوق ما يتفاهم عليه الأخير مع الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، وليس مع إدارة جو بايدن التي كان رئيس وزراء العدو قد أدار لها الظهر حتى قبل الانتخابات. وممّا يجدر التذكير به، في هذا الإطار، هو أن التقارير التي أشارت إلى نوعية المحادثات بين ترامب ونتنياهو قبل أشهر من الانتخابات، تؤكد أن الرئيس المنتخب كان يملي على رئيس وزراء العدو ما يجب فعله، من نوع الطلب منه عدم وقف الحرب على غزة قبل الانتحابات، ومن ثم الطلب منه «إنجاز المهمة» قبل تسلّمه منصبه رسمياً في 20 كانون الثاني المقبل.

ولا تكتفي واشنطن وتل أبيب بالتهويل على العراقيين، وإنما تتهمان طهران بإطلاق يد المقاومة العراقية، كطريقة للرد على هجمات إسرائيل ضد إيران، من الأراضي العراقية، وبأنها قامت بتهريب صواريخ متوسطة المدى إلى العراق بهدف تطوير هذا الرد. وذلك الاتهام دفع بالحكومة العراقية إلى التوكيد، مرة بعد أخرى، أنها ترفض استخدام أراضي البلاد كساحة للصراع، وإن كان موقفها المتقدم يشوبه نقص ناجم عن أنها لم تستطع منع إسرائيل من استخدام أجواء العراق في الهجوم الأخير على إيران، باعتراف حكومة محمد شياع السوداني، والتي تقدمت بشكوى إلى الأمم المتحدة ضد الانتهاك المشار إليه. وعلى رغم ما تقدّم، لم تقل إيران إنها سترّد على إسرائيل انطلاقاً من العراق، كما ليس من المتوقع أن تُقْدم على سيناريو كهذا. وأما عمليات المقاومة العراقية، فهي وإن كانت لا تغطّيها الحكومة، تبقى قراراً عراقياً وبتنفيذ عراقي.

في ظل ما تقدّم، صار من المحتّم الاستعداد لاحتمال قيام واشنطن وتل أبيب بفتح جبهة أخرى في العراق، ضمن المشروع الأوسع للرئيس الأميركي المنتخب لترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط، بما يخدم هدف جرّ مزيد من الدول العربية إلى التطبيع مع إسرائيل، وبالتالي تعزيز الهيمنة الأميركية عليه، و«إنهاء الحروب»، وفق ما يدعو إليه برنامج ترامب، بهذه الطريقة وليس بالتسوية بين القوى المتصارعة. وسواء كان هدف مثل هذا السيناريو الوقوف على حدود إيران ومحاصرتها، وفق ما يُتوقع لسياسة الرئيس الأميركي الجديد أن تكون، أو مهاجمة إيران نفسها، فإن الأخيرة لا يُنتظر أن تقف مكتوفة الأيدي، وهي ليست كذلك الآن. حينها، يمكن ترقّب أن يكون الرهان الإيراني قائماً على المقاومة أينما وُجدت، بحيث يمكن إسقاط المشروع المذكور في أيّ مكان، من مارون الرأس في لبنان إلى آخر جيب على الحدود العراقية الإيرانية، أو داخل إيران نفسها.

صار من المحتّم الاستعداد لاحتمال قيام واشنطن وتل أبيب بفتح جبهة أخرى في العراق (أ ف ب)

> نتنياهو ينسّق توسيع العدوان مع ترامب لا مع بايدن

«لينكولن» تتراجع إلى المحيط: قلق أميركي من تطوّر الهجمات اليمنية

صنعاء - رشيد الحداد

أكّد موقع الجيش الأميركي الإلكتروني، انسحاب حاملة الطائرات «أبراهام لينكولن» التي كانت صنعاء قد أكّدت شن هجوم عليها بالصواريخ في 12 تشرين الثاني الجاري، من قبالة الساحل اليمني في البحر العربي إلى المحيط الهندي. وفي المقابل، قال مصدر عسكري في صنعاء، لـ«الأخبار»، إن «المحيط الهندي يقع في نطاق عمليات القوات اليمنية البحرية، ولذلك فإن أي تواجد عسكري أجنبي لن يكون في مأمن في المحيط». واعتبر أن «انسحاب حاملة الطائرات من منطقة الشرق الأوسط في أعقاب الهجوم اليمني الأخير، يؤكد أن الولايات المتحدة تسعى إلى تجنّب انتكاسة جديدة لا أكثر»، محذّراً من أن أي محاولة أميركية للدفع بالبارجة «يو إس إس كول» إلى شرق البحر العربي، وفقاً لما لوّحت به «القيادة المركزية الأميركية»، أمس، سيتم التعامل معها بنفس نهج التعامل اليمني مع حاملات الطائرات والبوارج الأميركية والأجنبية المعادية في نطاق عملياتها. ومن جهته، كتب عضو المكتب السياسي لحركة «أنصار الله»، حزام الأسد، في تدوينة على «إكس»، أن «لينكولن كسابقتيها آيزنهاور وروزفلت تغادر المنطقة بعد تلقّيها الضربات المنكّلة». وسبق لقوات صنعاء أن أكّدت، في بيان الأسبوع الماضي، أنها تمكّنت من إحباط عدوان جوي واسع كانت ستنفذه واشنطن ضدها من حاملة الطائرات «أبراهام لينكولن»، وهو ما لم تعترف به وزارة الدفاع الأميركية.

وفي حين اعترف المبعوث الأميركي الخاص إلى اليمن، تيم ليندركينغ، بفشل قوات بلاده في إضعاف قدرات صنعاء العسكرية، توقّع جولة جديدة من الهجمات اليمنية ضد السفن الأميركية والأوروبية. وأشار، في مقابلة أجراها معه موقع «بيزنس إنسايدر»، إلى تصاعد القلق الأميركي من استمرار عمليات قوات صنعاء ضد السفن التجارية والعسكرية في البحر الأحمر، وقال إن «قيادتنا كلها تشعر بقلق بالغ إزاء إصرار الحوثيين على ضربنا في البحر الأحمر، ومثابرتهم على القيام بذلك». وادّعى ليندركينغ أن «قوات بلاده البحرية أسقطت كل ما أطلقوه علينا تقريباً»، مستدركاً بأن «استمرار هجمات صنعاء البحرية يشكّل تهديداً متطوراً على الوجود العسكري الأميركي والأوروبي في البحر الأحمر». وعبّر عن «مخاوف الولايات المتحدة من أن تحاول روسيا مساعدة الحوثيين».

اعترف ليندركينغ بفشل قوات بلاده في إضعاف قدرات صنعاء العسكرية (أ ف ب)

> صنعاء: واشنطن تسعى إلى تجنّب انتكاسة جديدة

مجزرة إسرائيلية في تدمر
«التنف» منطلقاً للعدوان

علاء حلبي

استشهد 36 شخصاً وأصيب أكثر من 50 آخرين بجروح، بعضها خطير، في مجزرة ارتكبتها إسرائيل في وضح النهار في مدينة تدمر، شرقي حمص، وسط البلاد، في وقت ذكرت فيه مصادر طبية، تحدثت إلى «الأخبار»، أن الرقم مرشح للارتفاع في ظل الدمار الكبير الذي خلّفه العدوان، والذي طاول مبانيَ سكنية داخل المدينة ومحيطها. ومن جهتها، ذكرت وزارة الدفاع السورية، في بيان، أن العدوان الذي وقع في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بتوقيت دمشق، نفّذته طائرات إسرائيلية من جهة التنف، حيث توجد أكبر قاعدة للاحتلال الأميركي في سوريا عند المثلث الحدودي مع العراق والأردن، إلى جانب قواعدها في الشرق السوري (مناطق الإدارة الذاتية – الأكراد)، إذ تلعب هذه القاعدة دوراً بارزاً في تحصين خاصرة إسرائيل، كما يستعملها الاحتلال الإسرائيلي بين وقت وآخر في تنفيذ اعتداءات على وسط وشمال البلاد.

وطاول العدوان الإسرائيلي، الذي يُعتبر الأكبر من ناحية عدد الضحايا منذ بدء حملة التصعيد الإسرائيلية على سوريا بذريعة محاربة «حزب الله» والوجود الإيراني في سوريا، بحسب شهود عيان، مناطق سكنية مكتظة. وهو وقع في وقت تشهد فيه المنطقة ازدحاماً، الأمر الذي يفسر العدد الكبير من الضحايا، في حين طاولت بقية الاعتداءات التي استهدفت محيط المدينة نقاطاً عسكرية، تُعتبر جزءاً من التشكيلات الموكلة إليها حماية حمص من هجمات تنظيم «داعش» الإرهابي، وتقوم بين وقت وآخر بحملات تمشيط في مناطق البادية لملاحقة مسلحي التنظيم. وتعتقد دمشق وموسكو بأن القاعدة الأميركية في التنف تشكل منطلقاً لتمويل هؤلاء وتسليحهم، في سياق حرب استنزاف تحاول واشنطن أن تجعلها مستمرة، والتأثير من خلالها على عمليات الجيش السوري والفصائل الرديفة له في المنطقة، التي سيطر «داعش» عليها عام 2015، وقام بعمليات تدمير ممنهجة للآثار الموجودة فيها، كما قام بنبش وتهريب بعض الآثار، قبل أن يستعيد الجيش، بدعم روسي، السيطرة عليها في عام 2017.

ويُعتبر الاعتداء الإسرائيلي الجديد على تدمر، الثالث عشر على سوريا خلال الشهر الحالي؛ فهو يأتي بعد سلسلة اعتداءات طاولت مناطق في دمشق وريفها، وريف حمص، واستهدفت مناطق سكنية وبنية تحتية، وتسبّبت بقطع عدد من الطرقات في مدينة القصير في ريف حمص من جراء تدمير بعض الجسور. كما تسبّبت بمحاصرة أعداد من المدنيين الذين فقدوا القدرة على التواصل البري مع محيطهم، في وقت أعلنت فيه السلطات السورية تفعيل إجراءات عاجلة لإعادة وصل هذه المناطق.

ويأتي استعمال إسرائيل منطقة التنف لشن الاعتداء الجديد، بالتزامن مع تزايد وتيرة الحديث عن السياسة الأميركية المرتقبة في سوريا بعد تولي الرئيس دونالد ترامب مقاليد السلطة، ووسط آمال تركية بأن يقوم الأخير بسحب قواته من هذا البلد. وإلى الآن، تتجنب واشنطن الحديث عن قاعدة التنف، والتي قامت القوات الروسية باستهداف محيطها مرات عديدة، بعد رصد مسلحين خرجوا منها، في سياق العمليات الجوية الروسية في مكافحة الإرهاب. كما أن القوات الأميركية استقدمت، أخيراً، منظومات حرب إلكترونية جديدة إلى القاعدة، بالإضافة إلى تجهيزات عسكرية وصفتها مصادر ميدانية بأنها ثقيلة، بينها أنظمة تشويش، ومضادات أرضية، وأسلحة مخصصة لمواجهة الطائرات المُسيّرة، التي تطلقها فصائل المقاومة بشكل متواتر على القواعد الأميركية، بما فيها «التنف»، أو ما تطلق عليها واشنطن «المنطقة 55».

طاول العدوان الإسرائيلي مناطق سكنية مكتظة (من الويب)

... وفي الشرق:
أميركا تصعّد اعتداءاتها بوجه المقاومة

الحسكة - أيهم مرعي

تسعى واشنطن، من وراء اعتداءاتها المتكرّرة على القوات الرديفة للجيش السوري (3 هجمات في 10 أيام)، لدفع فصائل المقاومة إلى وقف استهدافاتها التي تطاول القواعد الأميركية في سوريا، علماً أن أكثر من 100 استهداف سُجّلت خلال العام الجاري. وكان الطيران الأميركي شنّ، ليل الثلاثاء، غارات جوية على باديتَي القورية والعشارة في ريف مدينة الميادين شرق دير الزور، فيما لم ترد معلومات عن وقوع خسائر بشرية. ويمكن وضع الهجوم الأخير في إطار استراتيجية بدأتها واشنطن الشهر الماضي، بعدما ضاعفت التعزيزات العسكرية المتّجهة إلى سوريا، ونفّذت ضربات جوية وبرية متقطّعة، لوضع حدّ لنشاط الفصائل المتصاعد ضدّها.

ووفقاً لـ«المرصد السوري» المعارض، استقدمت الولايات المتحدة، منذ بداية العام الجاري، «2258 شاحنة تحمل معدات عسكرية ولوجستية وصواريخ، من إقليم كردستان العراق على دفعات»، بالإضافة إلى «136 طائرة شحن هبطت في القواعد، محمّلة بالأسلحة والمعدات والذخائر المتنوعة في الفترة نفسها». وسجّل شهر تشرين الأول الماضي استقدام أكثر من 400 شاحنة، وهو رقم قياسي بالمقارنة مع الأشهر السابقة، والتي كان أعلاها في شهر آذار (240 شاحنة)، وتموز (200 شاحنة). أيضاً، سجّل الشهران الحالي والماضي، أعلى نسبة هبوط لطائرات الشحن العسكرية، بواقع 15 طائرة في تشرين الأول، و18 طائرة في تشرين الثاني، وبمعدل نحو 30% من إجمالي الطائرات التي هبطت خلال هذا العام.

ويبدو أن عودة نشاط فصائل المقاومة، والذي انخفض بين شهرَي نيسان وأيلول، قبل أن يتجدّد في تشرين الأول، مع تنفيذها نحو 13 استهدافاً ضدّ القواعد الأميركية، أقلقت الأميركيين، ودفعتهم إلى اتباع استراتيجية الردّ على أيّ هجوم جديد، ومضاعفة إجراءات تحصين القواعد. أيضاً، يَظهر أن واشنطن تتحسّب لتصعيد إضافي، بعد تكثيف إسرائيل اعتداءاتها الجوية شبه اليومية في سوريا، فضلاً عن احتمال قيامها بتوغل بري في جنوبها. وقالت مصادر ميدانية، في حديث إلى «الأخبار»، إن «واشنطن تدرك أن استمرار الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان، واحتمال توسعتها إلى سوريا، يشكلان خطراً كبيراً على قواعدها هناك»، مشيرة إلى أن «نوع التعزيزات وحجمها، إلى جانب استقدام دفعة جديدة من طائرات إف-15 وإف-16 إلى الشرق الأوسط، هي بمثابة تحسب أميركي لأعلى درجات التصعيد الذي قد تشهده المنطقة في الأشهر المقبلة». ولفتت المصادر إلى أن «القوات الأميركية الموجودة في سوريا، لا تزال تتعامل مع فترة وجود لا تقلّ عن عامين إضافيَّين في هذا البلد، وفق الاتفاق المعلن مع الجانب العراقي على جدولة الانسحاب من المنطقة»، مرجّحة «عدم تفكير واشنطن في الانسحاب بشكل جدّي طالما تواصلت الحرب على غزة ولبنان». وبيّنت المصادر أن «المقاومة أثبتت قدرة عالية على التكيّف مع الإجراءات الأميركية وتجاوزها»، متوقّعة أن «تواصل زخمها في استهداف الأميركيين كخيار لا بد منه للضغط عليهم، ودفعهم إلى استعجال الانسحاب من المنطقة».

من جهة أخرى، تواصل تركيا ضغطها الإعلامي والسياسي على إدارة الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، ودعوتها إلى تطبيق وعودها بالانسحاب الكامل من الأراضي السورية. وفي هذا السياق، أكّد الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، في تصريحات إعلامية، أن «أنقرة مستعدّة للتعامل مع الواقع الحالي، والوضع الجديد الذي سيحدثه الانسحاب الأميركي المحتمل من سوريا»، مشدداً على أن «الأمن القومي التركي يأتي قبل كل شيء». ورأى أنه «مثلما نبذل جهوداً لتجفيف مستنقع الإرهاب (حزب العمال الكردستاني، والوحدات الكردية)، ينبغي على الحكومة السورية أن تبذل الجهد نفسه».

> منذ بداية العام، استقدمت واشنطن 2258 شاحنة تحمل معدات عسكرية إلى سوريا



في ذكرى القسّام: المقاومة من جبلة وجبل عامل إلى جنين

حمزة البشتاوي *

لم يتمكن الفلسطينيون بعد هبة البراق في عام 1929 في القدس من إطلاق الثورة الشعبية في عموم فلسطين رغم وجود مجموعات شبابية مقاومة من مختلف الشرائح الاجتماعية اختارت الكفاح المسلّح لمواجهة العصابات الصهيونية وجيش الانتداب عبر نصب الكمائن والإغارة على المواقع والدوريات. وفي مدة الإحباط وتشديد الخناق من قبل سلطات الانتداب البريطاني من عام 1918 إلى عام 1929، جاء الشيخ عز الدين القسام، المولود في جبلة عام 1883، إلى فلسطين مروراً بجبل عامل حيث استقبله الأهالي بحفاوة بالغة كشيخ جليل يعمل على مقاومة الصهاينة والمستعمرين. ورافق القسام في الطريق إلى حيفا عدد من أبناء جبل عامل الذين يعرفون الطريق بعيداً من الحواجز المصطنعة والأسلاك الشائكة وتربطهم بأهل فلسطين روابط عميقة وتاريخ طويل من النضال والكفاح المشترك من أجل العدالة والحرية بمواجهة الظلم والقهر والعدوان.

وكانت علاقة أهل جبل عامل في تلك المدة بالمدن الفلسطينية أقوى من علاقتهم مع المدن اللبنانية خاصة صيدا وبيروت. وكان الثوار في جبل عامل وفلسطين يعملون كجناحين لحركة مقاومة واحدة وهذا ما ساعد القسام على تشكيل منظومة عسكرية تقوم على تأمين السلاح والتدريب كأولوية أولى ثم إعداد الخطط العملية وتنفيذها بسرية واحتراف.

وهذا ما أسهم في توسيع نشاط القسام ليشمل عدداً من المدن والقرى الفلسطينية والانطلاق بثورة مسلحة عمادها الشباب الفلسطيني المنظم والمدرّب. وبعد أن أسس القسام مدرسة في العمل المقاوم، أصبح رمزاً ثورياً في وجدان القضية الفلسطينية وهو الذي استشهد حاملاً بندقيته التي كانت زاده في الدفاع عن الأرض والإنسان والمقدسات وأعطته هذه الشهادة مكانة بارزة في الأسطورة الفلسطينية المستمرة.

وبقيت هذه المكانة حاضرة بعد إطلاق حركة «حماس» على جناحها العسكري اسم «كتائب الشهيد عزالدين القسام» الذي ما زال يرعب جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر مما ترعبه الجيوش العربية المدججة بالأسلحة والأوسمة والنياشين.

ومن مدينة جبلة، صاحبة الأثر الثقافي والفكري، إلى جبل عامل وحيفا، وصولاً إلى مدينة جنين الشهادة وحكايات البطولة والفداء، ارتبط اسم مدينة جنين بالقسام بعد أن استشهد فيها، وتحديداً في بلدة يعبد، خلال معركة أصر فيها على القتال حتى النهاية في صباح يوم الأربعاء في العشرين من شهر تشرين الثاني عام 1935 لتندلع بعدها الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936.

واليوم، وبعد مرور 89 عاماً على استشهاد القسام، ما زالت سيرته ومسيرته حاضرة في الميدان بشجاعة عالية تشكل منارة للأجيال التي تردد حتى يومنا هذا اسم القسام في القصائد والأناشيد والأغاني التراثية التي تقول:

«يا ظريف الطول وارسم يا رسام
صورة لفلسطين وصورة للقسام
وعيون الثوار والله ما بتنام
نصر يا استشهاد هذا شعارنا»

وفي القصائد يقول الشاعر عبد الرحيم محمود:

«اصهر بنارك غل عنقك ينصهر... فعلى الجماجم تركز الأعلام
وأقم على الأشلاء صرحك إنما... من فوقها تبنى العلا وتقام
واغصب حقوقك قط لا تستجدها... إن الألى سلبوا الحقوق لئام
هذي طريقك للحياة فلا تحد... قد سارها من قبلك القسام».

* كاتب فلسطيني

بين التوراة والعلوم الحديثة: جنوب لبنان جزء من «إسرائيل» أم العكس؟

علاء اللامي *

في آخر مقالة لي نُشرت في «الأخبار» (16 تشرين الثاني 2024)، كتبتُ أنَّ إقليم فينيقيا مجاور لشمال فلسطين ويتداخل مع الجليل الفلسطيني الأعلى. ما لم أقله حينها، لانعدام الحاجة والسياق، هو أنَّ من حق اللبنانيين أن يقولوا إنَّ الجليل كان جزءاً جنوبياً من فينيقيا، مثلما أن من حق الفلسطينيين القول إن فينيقيا كلها كانت جزءاً شمالياً من أرض كنعان.

كلام رغبوي خارج السياق الجديد، هو أن موظفاً إعلامياً في مكتب نتنياهو يدعى مايكل فروند، كتب مقالة في صحيفة «جيروزاليم بوست» (عدد 17 تشرين الثاني- نوفمبر 2024) عنوانها: «جنوب لبنان هو في الواقع شمال إسرائيل». فما علاقة الكيان الصهيوني المصطنع «إسرائيل» بالعلاقة بين فينيقيا وأرض كنعان القديمتين، بل وما علاقة الكيان القديم «مملكة إسرائيل» الوثنية والتي لعنتها ولعنت ملوكها التوراةُ بهذه السياقات؟ كتب فروند: «الحقيقة هي أن الحدود الحالية بين إسرائيل ولبنان لا يزيد عمرها على قرن من الزمان وهي حدود مصطنعة بالكامل»،

> لنفترض أن فرويند وجد لبنانيين يتفقون معه على مرجعية التوراة التي تقول إنَّ صيدا هي المدينة الموعودة للشعب اليهودي، فهل سيتفق معهم على تنفيذ ما قاله الإصحاح العاشر من سفر الملوك عن فينيقية عشرين مدينة في الجليل ويعيدها إليهم؟

وكأن حدود كيانه ليست مصطنعة، وهو يعلم أنه لولا الأموال والسلاح الأميركي الإبادي لما استمر قائماً بضعة أشهر لا بضع سنوات! ويضيف أن هذه الحدود «هي من بقايا زمن كان فيه المستعمرون الأوروبيون يرسمون خطوطاً على الخرائط على زجاجة البراندي في غرف مليئة بالدخان. من الناحية التاريخية، فإن جنوب لبنان هو في الواقع شمال إسرائيل، وجذور الشعب اليهودي في المنطقة عميقة». إنَّ فرويند يتناسى أن كيانه «إسرائيل» قد رسم خريطته أحد المستعمرين الأوروبيين ويدعى بلفور في غرفة لا تقل دخاناً ودماء.

وإذا كان من حق فرويند ومشغله ميليكوفسكي (نتنياهو) أن يعودا إلى قصة إسرائيل الوثنية على أرض كنعان أو إلى أرض مملكة يهوذا التوحيدية، فإنَّ من حق اللبنانيين والفلسطينيين اليوم أن يعودوا أيضاً إلى تلك الحقب التاريخية السحيقة ويطالبوا بطرد محتلي أرض كنعان. والحقيقة فلا علاقة لغزاة اليوم، لا بأرض كنعان ولا حتى بالعبرانيين أو ببني إسرائيل القدماء. فهؤلاء الذي يزعمون أنهم يهود إنما هم متهودون من شعوب وأعراق أخرى، وقصة صعود وانهيار مملكة الخزر وملكها المتهوِّد إيبوزير جالي فان (960 - 715 م) جنوب روسيا موثقة ومعروفة.

عشرون مدينة فينيقية في الجليل

إنَّ أدلة فرويند وحججه ليست إلا اقتباسات انتقائية من التوراة: فمن سفر التكوين (10:19) يقتبس «حدود كنعان تمتد من صيدا نحو جرار إلى غزة». ثم يقفز من هذا الواقع الجغراسياسي لما قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام ليتحدث عن صيدا المعاصرة ثم يقتبس من سفر التكوين (49: 13) دليلاً توراتياً آخر هو البركة التي منحها «بطريركنا التوراتي يعقوب أبناءه الإثني عشر، وكانت البركة التي أعطاها لابنه زبولون تنص على «ويسكن زبولون عند شاطئ البحر ويكون ميناء سفن، ويكون تخومه إلى صيدا»». ومن سفر يشوع (13: 6) يقتبس ورود اسم صيدا صراحة باعتبارها «المدينة الموعودة للشعب اليهودي، أن حدود سبط آشير كانت تمتد إلى صيدا».

من السهل أن نرد على فرويند وزملائه باقتباسات مضادة من التوراة نفسها، ونطالبهم بإعادة عشرين مدينة في الجليل منحها الملك سليمان للملك الفينيقي حيرام كمقابل لما بعثه له هذا الأخير من ذهب وأخشاب أرز كما ورد في الإصحاح التاسع من سفر الملوك الأول لنقرأ (9 :11) من هذا السفر: «وكان حيرام ملك صور قد ساعف (أسعف – زوّد) سليمان بخشب أرز وخشب سرو وذهب حسب كل مسرته، أعطى حينئذ الملك سليمان حيرام عشرين مدينة في أرض الجليل ويعيد إلى أحفاد حيرام في صيدا تلك المدن العشرين في الجليل». وكلام التوراة واضح في أن هذه المدن ستعاد إلى أحفاد حيرام أي إنها فينيقية في الأصل! فهل سيعيد فرويند وحكومته هذه المدن العشرين لأحفاد حيرام في صيدا المعاصرة أم أنه سيأخذ من التوراة ما يعجبه فقط؟

ولكننا لن نلجأ إلى النصوص الدينية لأن مدارها وجوهرها دينيان، غيبيان، وأخلاقيان، ولا علاقة لهما بمناهج البحث العلمي الحديث في ميادين الإناسة والآثار والحضارات القديمة بل سنلجأ إلى سجلات العلم لنلاحظ:

-إن الدول في عصرنا الحاضر لا تقوم وتحدد حدودها بناء على ما يرد في الكتب الدينية كالتوراة وغيرها، فالتوراة تُلزمُ المؤمنين بحرفيتها وصدقيتها فحسب، ولكنها غير مُلزِمَةٍ لغير المؤمنين بها أو المتضررين منها! بكلمات أخرى؛ إذا كانت التوراة مُلزمة لفرويند فما حجيتها وإلزامها على المسلمين الذين يعتبرون التوراة والأناجيل الحالية محرفة ومختلفة عن تلك التي أنزلت على الأنبياء؟ ولنفترض أن فرويند وجد لبنانيين يتفقون معه على مرجعية التوراة التي تقول إنَّ صيدا هي المدينة الموعودة للشعب اليهودي، فهل سيتفق معهم على تنفيذ ما قاله الإصحاح العاشر من سفر الملوك عن فينيقية عشرين مدينة في الجليل ويعيدها إليهم؟

إن الاحتكام إلى النصوص الدينية لم يعد من عوامل تأسيس الدول ورسم حدودها ولا دور لها في تأصيل وتكريس المعاهدات الدولية في عصرنا، وإنَّ علوماً أخرى بدأت تتخصص في دراسة التاريخ القديم وفروعه المختلفة كتاريخ الإنسان واللغات المنقرضة والحية والحضارات، تعتمد الأدلة الآثارية الملموسة والمؤكدة مختبرياً بنظائر الكاربون المشع 14 وعلم الموروثات والهندسة الجينية وعلوم الألسنيات واللغات القديمة والصوتيات... إلخ.

لن نغوص كثيراً في موضوع التفريق بين الكنعانيين والفينيقيين والعلاقة بينهما، وهل هما شعبان أم شعب واحد سكن إقليمين فصار لاحقاً شعبين (كنعانيو الداخل وكنعانيو الساحل). ولكننا نعلم من التاريخ أن النشاط البحري التجاري الفينيقي كان قوياً في عهد الدولة المصرية الوسطى (2050 - 1710 ق.م) فصاعداً، وثمة صورة منحوتة لسفينة فينيقية رسمت على جدران أحد المعابد المصرية تعود إلى عام 1400 ق.م. أمّا الحدود التخمينية بين الجليل الفلسطيني وفينيقيا الجنوبية، فهي متداخلة كما قلنا منذ أقدم العصور.

فينيقيا وفلسطين القديمتان

ولكننا، نضع اليد على واحدة من تجليات الظاهرة الحدودية الجنينية بين الإقليمين، فقد تحول جبل الكرمل في الجليل إلى فاصلة تحجز بين الفينيقيين والقادمين الجدد «الفلسطة». ولهذا ما عاد الساحل الفلسطيني إلى جنوب الكرمل يدخل ضمن فينيقيا بعد ذلك التاريخ (القرن الثاني عشر ق.م) وصار اسمه (ساحل بلستيا)، كما يكتب يوسف سامي اليوسف في «تاريخ فلسطين عبر العصور» - ص. 58.

لقد كانت حدود فينيقيا الشرقية (الآسيوية) في أقصى اتساع لها، تمتد من كوراسيزيوم جنوب تركيا الحالية وحتى ربيحو (رفح) جنوب فلسطين (خريطة الأبرشية المشرقية)، ثم تقلصت وأمست تمتد من جنوب أوغاريت الكنعانية وحتى شمال مدينة مجيدو (تل المستلم) شمالي فلسطين الكنعانية. ثم انكمشت أكثر ولم تعد تتجاوز حدود مدينتي صور وصيدا وريفيهما. أما فينيقيا الغربية الأفريقية وعاصمتها قرطاجنة «قرت حدشت/ قرية حديثة»، فلها شأن آخر. فعن أي فينيقيا يريدنا فرويند أنْ نتحدث؟

كلمة إسرائيل ليست عبرية ولا يهودية

إذا كان الموظف في مكتب نتنياهو يحشد أدلته وبراهينه من كتابه المقدس فهذا شأنه، أما نحن، فسوف نستقرئ ما تقوله العلوم والأبحاث التأريخية والأنثروبولوجية وعلوم مقارنة الأديان والحضارات:

-تقول الإيتيمولوجيا (علم التأثيل اللغوي) إن كلمة «إسرائيل» نفسها لا علاقة لها باللغة العبرية في طورها التوحيدي فهي تتألف من (إسرا) التي تفسرها التوراة نفسها بـ«صرع» في عبارة «صرع الله» التي صارت لقباً ليعقوب بعد أن صرع يعقوب الإله فجراً (تك 32:28). كما وردت للكلمة عدة معانٍ أخرى منها «جندي ئيل، عبد ئيل، وأسير ئيل» مع ثبات اسم (ئيل) كبير الآلهة الوثنية في بلاد الرافدين وأرض كنعان القديمة كلها. ومن تركيباتها بابل = باب ئيل، العاصمة الرافدانية المعروفة، وكربلاء «كرب ئيل = قرب ئيل. ومن أسماء الملوك الآراميين الوثنيين القدماء لدينا قائمة طويلة تنتهي باسم الإله ئيل ومنهم ملك دمشق حزائيل الذي قاد تحالف ممالك المدن الآرامية ضد الغزو الآشوري في (853 ق.م). وعلى هذا فكل اسم ينتهي بـ(ئيل) هو وثني تعددي ولا علاقة له بالعبرانيين واليهود الموحدين وإلههم «يهوه».

-تقول الفيلولوجيا (فقه اللغة ودراسة النصوص القديمة) إنَّ هناك إلهاً فينيقياً وثنياً يدعى «إسرائيل». تكلم عنه مؤرخ وكاهن فينيقي يدعى سنخوناثان (سَنْكُنْيَتُنْ) في كتابه عن تاريخ الفينيقيين، وترجمه إلى اليونانية الكاتب الفينيقي فيلون الجبيلي. وقد كتب الراحل زكريا محمد في مقالة مهمة له («الأخبار»، 1 كانون الأول 2018) أن هذا الكتاب لم يصلنا «لكن فقرات منه وردت في كتابات الكتاب المسيحيين الفلسطينيين. وهناك على الأخص فقرة مهمة جداً من يوسيبيوس تعلمنا بوجود هذا الإله: «أما كرونوس (ساتيرن) الذي يدعوه الفينيقيون إسرائيل، والذي ألّه بعد موته، وجُعل في النجم الذي يحمل اسمه، فإنه عندما كان ملكاً، كان له ابن وحيد من حورية تدعى أنوبرت، ولهذا ما زال الفينيقيون يسمونه بالوحيد. وحين أحاقت بأرضه مصائب الحرب، فقد زيّن المذبح، وألبس ابنه الرموز الملوكية وضحى به» (Richmond، 1876، Cory's Ancient 22-Fragments، Page21».

-وإنَّ صهيون كلمة كنعانية وهي وصف طوبوغرافي باللغة الكنعانية لجبل في ضواحي القدس، كما يقول الباحث المقدسي إيهاب الجلاد، الذي يرى أن «الجبل حين ذُكر باسمه هذا في التوراة فهذا يعني أنه موجود قبل ظهور بني إسرائيل، وما جاء كان وصفاً لمكان قائم أصلاً»، مضيفاً أن «صهيون أحد أسماء مدينة القدس قديماً. وعدا عن جبل صهيون بالقدس، يحمل جبلٌ في ريف اللاذقية بسوريا، وآخر في اليمن، اسم «صهيون» كناية عن علوهما ومنعتهما».

الإله إسرائيل الفينيقي

بالعودة إلى ما كتبه الراحل محمد زكريا، نجد أنه ربط بين هذا الإله ومملكة إسرائيل القديمة الشمالية، والتي وصفناها بالوثنية التعددية، بما يؤكد ديانتها وهويتها الوثنية الكنعانية، وربما كان هذا الربط متسرعاً ويحتاج إلى مزيد من التقصي والتمحيص. ويلفت زكريا نظر قارئه إلى أنَّ المؤرخين الغربيين كلهم شطبوا اسم هذا الإله من الوجود. لقد رفضوا تصديق وجود إله باسم إسرائيل، مفترضين أن وجوده خطأ من الناسخين لا غير، وأن الاسم يجب أن يكون في الأصل «ئيل/ الوثني» وليس «إسرائيل». مع أن الأحرى بهم كان أن يرفضوا اسم إسرائيل نفسه كاسم توحيدي عبراني وهو ليس كذلك! ويضيف الراحل: «إن الغالبية العظمى - من المؤرخين والباحثين الغربيين - تضع، تقتبس النص أعلاه، «ئيل» مكان «إسرائيل» من دون أن تشير إلى ذلك أبداً، أي من دون أن تخبر القارئ أن الاسم في نسخة يوسيبيوس هو «إسرائيل». وقد أذهلني هذا تماماً حين اكتشفته. وهكذا مُحي اسم هذا الإله الفينيقي. وقد محي لأن وجود إله باسم «إسرائيل» يثير اضطراباً، قد يؤدي إلى تغيير الصورة السائدة للديانة اليهودية جذرياً. فبناء على وجوده، يكون بنو إسرائيل عباد هذا الإله -الوثني- في الأصل». إن وثنية دولة إسرائيل الشمالية تعترف بها حتى التوراة فهي تصب لعناتها عليها وعلى ملوكها لهذا السبب بالذات ولأنهم عبدوا البعل – الإله الوثني المقابل لئيل - وهو ليس أمراً جديداً إنما الجديد في الاسم ومنشؤه الفينيقي.

وأخيراً فإن الأدلة المادية التي يوردها فرويند كدليل على قِدم الوجود اليهودي في جنوب لبنان وفي جنوب لبنان كقبر زفلون في صيدا وقبر أهلياب بن أخيساماخ في بلدة سُجد وقبر النبي التوراتي صفنيا في قرية جبل صافي، إنْ صحت يهوديتها، لا تعني إلا أمرين حاسمين ومهمين:

الأول، وقد اعترف به مؤرخون يهود منصفون وهو سماحة وإنسانية الحضارات العربية والمشرقية القديمة مع الأقليات الدينية وخاصة مع اليهود الذين عاشوا قروناً طويلة في بلاد الرافدين (حيث لا تزال قائمة أضرحة ومقامات أنبياء يهود منهم النبي القرآني ذو الكفل (حزقيال التوراتي) في بابل وعزرا في أقصى الجنوب العراقي) وبلاد الشام ومصر وشمال أفريقيا واليمن وتركوا وراءهم عدداً من الآثار التراثية بعد أن اقتلعتهم الحركة الصهيونية العنصرية ودولتها من جذورهم بوسائل إرهابية استخبارية.

الأمر الثاني، الذي تؤكده هذه الأدلة وغيرها، هو أصالة الوجود اليهودي الحقيقي وقدمه في العالم العربي ولكنه وجود وتراث لا علاقة لهما بالوجود الإشكنازي الخزري المتهود والذي جاءت الحركة الصهيونية بغالبيته من شتى بقاع العالم وحولته إلى جيش مسلح استيطاني، في كيان وصفه أرئيل شارون بأنه عبارة عن «حاملة طائرات أميركية ثابتة»، كما اقتبس وزير استخباراته يوفال شتاينتس، قبل أن يتحول من حاملة طائرات ثابتة إلى عصابات دموية متحركة بزعامة التيار الصهيو-ديني لتمارس الإبادة الجماعية والتطهير العرقي علناً ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني!

* كاتب عراقي

كاريكاتير نهاد علم الدين

لبنان وإن هزمه «البعض»

عماد عطاالله *

«البعض يقول». هل سمعت تلك المعزوفة أخيراً؟ نعم، أنت سمعتها دون أن تدرك، ولَو في اللاوعي الطبيعي. عبارةٌ تتسلل إلى الأحاديث الروتينية، وتفرض رأيها على من لم ولا ولن يلفظ بها أصلاً أو يتبنى رأيها. «البعض يقول» شرسة ومشاكسة دائماً، تقتحم أرضية الفكر بخفّية وبُوقية تسويقية، تطالب بحق وهمي، ثم تستوطن الأثير الفكري وتستولي سريعاً على الموجات الصوتية لتحويل الثقافة إلى لاجئ. «البعض يقول» هي عين الاستحواذ الثقافي بالقوة الفاجرة، وبداية تعري المنطق في حفلات المجون الجماعي.

«البعض يقول» تقلقني. هي توقظني في تمام الساعة الـ5:18 من كل صباح لتملي سريعاً شروطها الأولوية على جدولي اليومي، حتى قبل أن أتمكّن من القيام بواجب إراحة الضمير البَولي. هي آيواكس بحد ذاتها، متقدم وفعال، إنذار مبكر عن تدهور أكيد إلى مراحيض الكلام. ثعلبية التكتيك، خفِية عن كل أنظمة الإنذار والتحكم المحمول جواً. هي تعَدٍّ على المعنى، قابِلة للتنفيذ ذاتياً، أي ذاتية الفرض، تجبرني على استعارتها من أولئك «البعض»، فتجد طريقها غصباً إلى جملتي التالية: أصبَحَت «البعض يقول» ديدن «بعض الإعلاميين» في الكثير من المناظرات على «بعض المنصات» و«بعض المحطات». إذاً، هي وباءٌ معدٍ وقابل للانتشار السريع ما يوجب تقويضه بسرعة قبل فوات الأوان. ديناميكيتها واضحة: دائماً يبدأ الحديث بـ«البعض يقول»، وعلى الحديث السلام. انتهى الحديث. هكذا تنتهي المقابلات الحوارية قبل أن تبدأ. والمثير بالذكر أن الإعلامي يفرض على الضيف مجادلة ومنازلة «البعض» دون وجودهم في الحلقة، أي منازلة غيابية غير عادلة، يُدمّى فيها الضيف ويستهلك كامل طاقته في الدفاع عن موقعه الفكري بالإضافة إلى عبء التفكيك والنقد لما يقوله «البعض»، دون أن يتحمّل «البعض» عناء الدفاع أو التصبب عرقاً. مذهل! «البعض يقول» عبارة دائمة الهجومية من تلقاء نفسها، لا يعنيها الدفاع.

> لنتذكر دائماً أن لبنان لا يمكن تلخيصه بأقلية «البعض» المهزومة، بل يزهو بأكثرية «الكل» وما تنتجه من أفكار تنويرية

من هم هؤلاء «البعض» بالضبط؟ يعني بدي زورهم شي مرة بالسنة، حرام. حابب اتعرف عليهم. هل هم مرّيخيون؟ هل هم أشباح؟ هل يجب علينا رفع دعوى ضد مجهول؟ هل يفهمون أكثر من «البعض الذي لا يقول»؟ لماذا يهَيْمِنون على كل ما يُقال، علماً أنهم «بعض» فقط؟ من كثرة ترداد عبارة «البعض يقول»، بتنا نؤمن خطأً أنهم الكل بالكل، وكأنهم كثيرو العدد، رغماً عن أنهم كَتّيرين حكي كفأر مزمجر أو دراجة بزَمّور قطار. إذاً «البعض» أقلية بظرف التعريف المعجمي؛ بالحقيقة ربما هم شخص أو طرف واحد «يقول». ربما الأصح هو عبارة «البعض يكرر» كالببغاء ما يُنسب إلى «واحد يقول»، واحد قد يكون قابعاً في مزبلة عوكر، يتماهى مع واحد آخر قابع في مجارير تل أبيب. ربما التعرف إلى ماهية تلك الأقلية أيضاً يتطلب ضرورة الاعتراف (وأخيراً) بالأكثرية الساحقة، أي إن هناك «الكل يقول» أو «الكل يفعل» في المجتمع اللبناني، ويجب علينا تفعيل صوتهم. ألم يحن الأوان كي نرمي في النسيان عضمة ترفيهية لأقوال «البعض يقول»، وأن نعطي فرصة ووزناً أكبر لأفعال «الكل يقول»؟

بعد بحث استقصائي طويل، أعتقد أنني وجدت الدزينة القذرة المنسوب إليها عبارة «البعض يقول»، بالناقص أو بالزايد كم قرنفل: وضّاح ضو، مارك الصّادق، سامي جعجع، سمير الجميّل، ديما قطيش، نديم صادق، ميشال يعقوبيان، بولا معوض، فؤاد ريفي، أشرف السنيورة، ميشال حماده، مروان معوض،... إلخ. صحيح، في صغري كانت جارتنا مقتنعة أنني أعاني من صعوبة في الطلاقة اللفظية. لِجارتنا أسبابها الجديرة، فالكلمات كانت تهجرني أو تتشقلب كلما لامتني أمام والدتي على تعرية شجرة الكرز خلسةً في حديقتها. كرزاتها ولا أطيب، وقرنفلات حديقتنا السياسية العارية من السيادة ولا أنتن. لبنان ينهزم كلما نطق هؤلاء «البعض». تنتقص كرامة البلد كلما تمخض «السيادي» فولّد انهزامية. يتقلص دور لبنان الحضاري في التاريخ والمستقبل عندما يختزل «البعض» الحضارة بالانعزالية التدميرية التي فُرضت علينا سابقاً، فقضمناها ومضغناها وقذفنا بها جانباً. ينقلب المناخ تشاؤماً كلما ارتفع صوت أمراء التطرف. «الكل يقول» إننا لا نعوّل على ما «البعض يقول» لإنقاذ لبنان، بقدر ما لا نعوّل أبداً على نكتة قرارات جامعة الدول العربية، أو اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي التي يجب على لبنان الانفصال عنها دون تردد؛ بلدنا يختزله الإنسان المقاوم لا هيكل الدين. لبنان يُهزم كلما اجتمع زعماؤه في الطائف ولوزان والدوحة وإلى ما هنالك من مؤتمرات الرشوة والتفريط بسيادة البلد. لبنان يُستباح عرضه كلما يوقع «البعض» على ما يشبه اتفاقية القاهرة في 1969 واتفاقية الهزيمة في 17 أيار 1983. «البعض يقول» تقيؤات فكاهية عوجاء تتدفق من أفواه انهزامية، على بشاعة هشام حداد، فيما يقدّم لبنان أجمل شبابه وأبسلهم على الحدود يدافعون عن الحق والحرية في أن «البعض يقول» ما يريده من قذارة. في أنبل من هيك؟ أن يستشهد أبناؤنا كي يتمختر ناكر الجميل سيداً على أرضه؟ لا يوجد شيء أكثر نبلاً.

لنتذكر دائماً أن لبنان لا يمكن تلخيصه بأقلية «البعض» المهزومة، بل يزهو بأكثرية «الكل» وما تنتجه من أفكار تنويرية. لبنان ينتصر إذا ترأس السلطة التنفيذية أمثال حسن أحمد خليل (لو الفرصة الطائفية تسمح، لا سمح الله)، ويفشل كلّما فُرِض عليه نقيض إميل لحود. ينتشي القلب فرحاً كلما أجاد أحد أبرز المحللين والمفكِرين وأذكاهم في تسليط أضواء الحقيقة على ما «الكل يقول» في أحقية المعركة الوجودية وإنسانية مقاومة الغول الصهيوني، معركة لا شك في نصرها لجميعنا بمن فيهم «البعض» من حيث لا يدرون ولا يستحقون. وينفطر القلب حسرةً كلما اضطر هؤلاء المنورون إذابة قلبهم وتضييع وقتهم للرد على أسطوانة «البعض يقول». تحية إلى أسعد أبو خليل، غسان سعود، رولا نصر، روني ألفا، رودني حداد، محمد كوثراني، فادي أبو دية، بيار أبي صعب، غدي فرنسيس، إناس كريمة، وجميع أمثالهم وأمثالهن الواعين على الانتصار للبنان خصوصاً في ظروف الحرب على أبنائنا والحصار الدولي المفروض علينا.

* كاتب لبناني

طوفان الأقصى

مدفوعة بمشاهد الموت والدمار الآتية من غزة والمنتشرة على منصات التواصل الاجتماعي، شهدت الجامعات حول العالم تصاعداً ملحوظاً في الحراك الطلابي الداعم للقضية الفلسطينية. من الولايات المتحدة إلى بريطانيا، وقف الطلاب في وجه الظلم، متظاهرين داخل الحرم الجامعي وخارجه، ومطالبين مؤسساتهم باتخاذ مواقف أكثر إنسانية وعدالة، مثل إنهاء استثماراتها في شركات تدعم الاحتلال. لكن هذا الحراك لم يكن من دون ثمن، إذ يواجه الطلاب اليوم قمعاً غير مسبوق من إدارات الجامعات التي فرضت عليهم قيوداً مشددة، وتهددهم بعقوبات أكاديمية وقانونية في محاولات واضحة لإسكات الأصوات المناصرة لفلسطين

رفض الابادة الصهيونية رغم الضغوط ومحاولات القمع

الجبهة الطلابية مستمرّة في جامعات أميركا



علي عواد

في الأشهر الماضية، شهدت الجامعات حول العالم موجة واسعة من الاحتجاجات الطلابية المندّدة بالمجازر الإسرائيلية في غزة. خرج آلاف الطلاب في تظاهرات سلمية، حاملين اللافتات والشعارات التي تطالب بإنهاء القصف الإسرائيلي ودعم حقوق الفلسطينيين. في الولايات المتحدة، نظّم طلاب في جامعات كبرى مثل «كولومبيا» و«هارفار» و«بيركلي» وقفات احتجاجية ومسيرات داخل الحرم الجامعي، ودعوا جامعاتهم إلى وقف الاستثمار في الشركات المرتبطة بـ «جيش» الاحتلال الإسرائيلي. في بريطانيا، اعتصم طلاب في حرم جامعة «لندن سكول أوف إيكونوميكس» مطالبين بتغيير سياسات الحكومة البريطانية الداعمة لإسرائيل. كما أطلق الطلاب حملات على السوشال ميديا للتوعية بالانتهاكات الإسرائيلية، وربطوا بين قضايا العدالة الاجتماعية والنضال الفلسطيني، في محاولة لحشد دعم أوسع من المجتمع الأكاديمي والدولي. وعلى الرغم من التضييقات الأمنية والضغوط الإدارية، استمرت هذه الاحتجاجات ضد جرائم الاحتلال ورفض السياسات التي تتواطأ مع هذه الانتهاكات.

وبطبيعة الحال، لم يقبل كيان الاحتلال بما حصل من تحركات طلابية، وخلال زيارة الملياردير الجنوب أفريقي، إيلون ماسك، للكيان العبري في 27 تشرين الثاني (نوفمبر) 2023، أجرى محادثة مع رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، بُثّت مباشرةً على منصة «إكس». خلالها، عبّر نتنياهو عن رأيه بوجود «مشكلة لدى جامعات التعليم العالي في الغرب». مشكلة حاولت إسرائيل حلّها عن طريق مجموعات الضغط الصهيونية الأميركية لطرد مديري الجامعات التي سمحت في الاحتجاجات. واليوم، بعد انتهاء الانتخابات الأميركية والحذر الذي يرافقها، تشهد الجامعات تصعيداً خطيراً في قمع النشاط الطلابي المؤيد لفلسطين، تغذيه ضغوط سياسية ومالية تُمارس لمصلحة إسرائيل. هكذا، صار الحراك الطلابي الغربي اليوم أمام معركة مزدوجة: واحدة ضد كيان الفصل العنصري وأخرى ضد قمع حرية التعبير داخل المؤسسات الأكاديمية، في ظل انحياز متجدّد لمصلحة إسرائيل مع تهيّؤ الرئيس الـ 47 للولايات المتحدة، دونالد ترامب، لدخول البيت الأبيض بعد تنصيبه رسمياً في 20 من كانون الأول (يناير) المقبل.

في الأسبوع الماضي، ألقت الشرطة القبض على أربعة طلاب في جامعة «كيس وسترن ريزيرف» في ولاية أوهايو، بتهمة التخريب الجنائي بسبب احتجاجهم على الحرب الإسرائيلية على غزة. وعلى الرغم من الإفراج عنهم لاحقاً، فرضت الجامعة عقوبات تأديبية تشمل تعليق الدراسة وحظر دخول الحرم الجامعي. وتعرّض رئيس منظمة «طلاب من أجل العدالة في فلسطين»، يوسف خلف لاستهداف مباشر، إذ عُلقت دراسته حتى عام 2026 لمجرد مشاركته في احتجاجات سلمية، واستخدمت الجامعة شركة خاصة للتحقيق معه، في خطوة لم تُطبق على أي منظمة طلابية أخرى. وهذا ما سمّاه خلف بـ «الاستثناء الفلسطيني» في حديث له مع «ذي إنترسبت»، وهو نهج تُمارسه المؤسسات الأكاديمية ضد الفلسطينيين ومؤيدي قضيتهم. وامتدت الحملة القمعية ضد النشاط الطلابي المؤيد لفلسطين إلى جامعات أخرى، مثل جامعة «ويسكونسن-ماديسون»، حيث واجه طلاب تحقيقات تأديبية بسبب مقالات تدعو إلى التضامن مع الفلسطينيين.

> «الاستثناء الفلسطيني» نهج تُمارسه المؤسسات الأكاديمية ضد الفلسطينيين ومؤيدي قضيتهم

اعتمدت هذه التحقيقات على أدلة واهية واستخدمت بمثابة أداة لتخويف الطلاب وإسكاتهم. وقالت الطالبة داليا صبا لـ «ذي إنترسبت»، إن الهدف من هذه العقوبات ليس فقط معاقبة الطلاب، بل خلق بيئة من الخوف تمنعهم من التعبير عن آرائهم مستقبلاً. وفي جامعة «بنسلفانيا»، وصلت الأمور إلى حد مداهمة منازل طلاب يشاركون في تنظيم احتجاجات مؤيدة لفلسطين. أما كلية «بومونا»، فقد أقدمت على تعليق دراسة عشرة طلاب لمدة عام دراسي كامل بسبب مشاركتهم في احتجاجات تدعو إلى التخلي عن الاستثمارات المرتبطة بإسرائيل.

واستثمرت الجامعات موارد ضخمة لقمع الاحتجاجات المؤيدة لفلسطين، واستعدّ عدد من المؤسسات في الصيف الماضي لمواجهة النشاط الطلابي المتوقع في الخريف عبر عقد مؤتمرات أمنية وتحضيرات مشددة. ولم تنته الأمور هنا، إذ فرضت بعض الجامعات إجراءات جديدة لتقييد حرية التعبير. في جامعة «كيس وسترن»، صارت الاحتجاجات التي تضم أكثر من عشرين شخصاً تتطلب موافقة مسبقة، كما حُظرت أدوات مثل الميكروفونات والصور. وفرضت بشكل انتقائي ضد النشطاء المؤيدين لفلسطين، بينما لم تواجه المنظمات الأخرى مثل «هليل»، الداعمة لإسرائيل، أي عقبات مشابهة.

في جامعة «ميشيغن»، التي تُعدّ من أبرز مواقع الاحتجاجات المناهضة لإسرائيل والداعمة للقضية الفلسطينية في الحرم الجامعي، شهدت الساحة تطورات جديدة. فقد صوّتت الحكومة الطلابية الأسبوع الماضي على عزل رئيسة الاتحاد الطلابي ونائبها بسبب أنشطتهما التي وصفها الإعلام العبري بالمتشددة والحازمة ضد إسرائيل. وتحوّلت الجامعة إلى ساحة صراع سياسي محتدم، يحظى بتغطية واسعة من الصحف الإسرائيلية. رئيسة الاتحاد الطلابي، أليفا أنام تشودهري، التي بدأت فترة رئاستها بشعار Shut It Down «أغلقوها»، تجد نفسها الآن مهددة بالعزل بعد تصويت مجلس الطلاب بغالبية ضدها. ويأتي هذا القرار على خلفية سلسلة من التحركات التي تضمّنت محاولات متكررة لتجميد الميزانيات الطلابية، في مسعى إلى الضغط على إدارة الجامعة للتخلي عن استثماراتها المرتبطة بإسرائيل. وتضمّنت المذكرة الرسمية المرفوعة ضد الحركة الطلابية مزاعم بتحريضها على العنف، وتهديد الزملاء ووصفهم بـ «الصهاينة». وفي معرض ردّها على الاتهامات، أكدت حركة «أغلقوها» على منصة إنستغرام أنها تسعى إلى تحقيق تغيير جذري، مشيرة إلى هدفها في كشف «التواطؤ مع الإبادة»، معتبرة أنّ أنشطتها جزء من مواجهة شاملة لتحقيق العدالة.

ولا يقتصر التمييز ضد الطلاب الفلسطينيين ومؤيديهم على العقوبات التأديبية، بل يمتد إلى المضايقات المباشرة. في جامعة «روجرز»، واجه الطلاب المسلمون والعرب تحيزاً من أعضاء هيئة التدريس، إذ اتّهمت طالبة أستاذاً بتصويرها وتوجيه اتهامات مهينة لها خارج قاعة محاضرة، بينما واجهت منظمة «طلاب من أجل العدالة في فلسطين» تعليقاً متكرراً لنشاطها بسبب احتجاجاتها السلمية.

تلعب الضغوط السياسية والمالية دوراً كبيراً في قمع النشاط المؤيد لفلسطين. فالجامعات التي تعتمد على تبرعات كبيرة من أفراد وجماعات داعمة لإسرائيل تخشى فقدان هذا الدعم، ما يدفعها إلى اتخاذ مواقف صارمة ضد النشاط الطلابي. لكنّ الجامعات التي تُصر على تقييد حرية التعبير والانحياز ضد القضية الفلسطينية لا تدمر فقط مستقبل طلابها، بل تشوّه سمعتها كمؤسسات تعليمية يُفترض أن تدافع عن الحق في الاختلاف والنقاش الحرّ. وما يحدث الآن ليس مجرد قمع للنشاط الطلابي، بل جزء من حملة أكبر تهدف إلى إحباط الشباب واستسلامهم ومنعهم من أي محاولة لدعم فلسطين في المستقبل. لكن يبقى الشباب، بروحهم النضالية العالية، في طليعة المواجهة، يشكّلون ركيزة لضمير سياسي عالمي جديد، يصرّ على تحدّي الروايات المهيمنة والانحياز إلى قيم الحرية والعدالة، رغم كل الضغوط النخبوية والسياسية الساعية إلى إسكاتهم.

على طريق القدس

محمد عفيف... مدرسة في الإعلام المتجدّد

رنا الساحلي *

العلاقات الإعلامية مثلها كمثل هيكلية «حزب الله» التنظيمية المدنية والعسكرية. إن استهدف كبيرها وقائدها، يُستكمل العمل، فالفريق كله مدرب على تولّي أعمال عدة متفرقة ويفهم كنه عمل الهرم بأكمله ومتاهاته وخباياه. أي إنّها تقوم على العمل الجماعي الذي يحتّم على الأفراد أن يتصدوا لأي فراغ ضمن آلية محددة مدروسة مسبقاً ومنها وجود خطط بديلة تتجاوز الخط الأول والثاني من القيادات.

محمد عفيف كان مدرسة متكاملة من الإعلام المتجدد الذي لم يكن يقف عند قاعدة معينة، بل تجاوز كل المحظورات لينفتح على الجميع من دون استثناء. وفي أحلك الظروف، كان يستقبل العدو قبل الصديق لعله يجد طريقاً فرعياً للتلاقي.

بكل تأكيد، نحن تلامذة «الحاج» منذ عشر سنوات وقبلها كان لدينا مسؤولون أكفاء اعتدنا أن نلتهم منهم العمل والأسلوب وروح التفاني. لذلك بكل تأكيد الحاج محمد ترك بصمة إعلامية في قلوبنا وأرواحنا لا يمكن إلا أن تترك أثراً في طريقة إدارتنا للمتابعة. وقبل ارتقائه، كان في كل يوم عند بدء الحرب يعطينا من خبرته ويدب في أرواحنا القوة والأمل والتأكيد على أنّ الانتصار قادم في ساحات الوغى ولا بدّ من أن يسجل تاريخ الانتصارات والتضحيات التي يقدمها المجاهدون في الجبهة عبر نقلها بشفافية ووضوح وحقيقة إلى عالم الإعلام.

الإعلام الذي بتنا نتأكد يوماً بعد يوم بأنّه جزء كبير من المعركة التي تدار. وما اغتيال الحاج محمد إلا دليلاً على أنّه أوجعهم على الشاشات الفضائية الأجنبية والعربية حيث برز كالأسد الشجاع حاججهم بالمنطق والبراهين، وخلفه ركام حقدهم على المدنيين. وثاني إطلالاته كانت في منطقة طريق المطار، إذ أكد أنّ الإسرائيلي عاجز عن تدمير الحجر والبشر. لم يرهبه التهديد عند أضرحة الشهداء، فجلس أمامهم وهو يتحدى الإسرائيلي بشكل مباشر ليختمها في يوم الشهيد حيث روحه لم تتحمّل وجوده في مجمع السيد. كان هناك يخطب بالناس والمحبين، فاختنقت عبرته مرات ومرات، لكن الإباء والمقاومة طغتا على كل المشاعر، فجدّد العهد لسيد المقاومة بأنّنا مستمرون وباقون حتى النصر أو الشهادة.

> اغتياله دليل على أنّه أوجعهم في إطلالاته الإعلامية

منذ بداية عمليات إسناد المقاومة، تم الاتفاق على مجموعة عناصر مع سماحة الأمين العام لـ «حزب الله» أولها مقدمة البيان التي تبدأ بالآية القرآنية وصولاً الى السبب الذي هو عملية الإسناد للشعب العربي المظلوم المتروك في غزة. وقد تطورت العبارة إلى «دفاعاً عن لبنان» بعد الاعتداءات المتواصلة على الشعب اللبناني وكل شبر من أرض الوطن.



بيانات المقاومة كانت حجة قوية مدموغة بالأدلة تصل تباعاً. من غرفة العمليات التي تزود العلاقات الإعلامية بتفاصيل العملية ليهندس عباراتها الحاج وتستكمل بالدليل الملموس بفيديوهات يبثها الإخوان في الإعلام الحربي لتكون انموذجاً عن صدق المقاومة مع شعبها، ونفسها وكل من يحاول أن يشكك في قدراتها.

هي عملية متكاملة تشبه عملية الإسناد والدفاع والتصدي لتخرج إلى العلن زبدة الخبر الذي حصل، وربما امتد على مدى ساعات طويلة فيخرج بيان بأسطر عدة سطرت أحرفه أيدي المجاهدين ودماؤهم وجراحهم... ليكون للتاريخ حجة دامغة بأنّ هناك رجالاً لم يعرفوا الهوان ولا الضعف حرسوا لبنان على امتداد مساحته وسطروا أروع الملاحم ليدحروا الأعداء.

لم يكن الحاج محمد رجلاً عادياً ولم يكن مديراً أو إعلامياً مخضرماً بل كان قائداً بكل ما تعنيه معاني القيادة من إيثار وقوة وتكليف. كان يصنع الخبر ويحيك بعباراته أشرعة تمتد من البحار لتعانق السماء. كان تاريخاً من الفكر الناضب الذي يحلل ما وراء الشمس من معطيات قد لا يفهمها إلا القليل. يصيب في تحليلاته كأنه يتوقع كل ما سيجري.

محمد عفيف لم يكن يوماً مديراً بل كان ملهماً يترك لنا حرية التصرف بعدما تأكد بأنّ فريقه أهل لهذه الساحة. وقد علمنا عبر أدائه، كيف نكون كباراً ونتعالى عن الشخصانية ونستوعب من يعارضنا في الرأي.

كان إنساناً بكل ما تعنيه الإنسانية. مرهف الأحاسيس الوجدانية يبكي عند مشاعر الحب والحزن والفراق، وتراه جسوراً في المواقف التي تحتاج إلى صلابة.

كان أمة في رجل يكاد يشبه الأمين العام، وكيف لا وهو من كان صديق شبابه تشابها في الفكر والحنان والعطف والذكاء الذي يشتعل من عينيه. حائك هو لكثير من العلاقات الإعلامية والسياسية يمد جسوراً ولا يقطعها عند الاختلاف.

محمد عفيف لم يدرس الإعلام، لكنه أتقنه حد النخاع الشوكي. كان يجري في دمه كأنه الهواء الذي يتنفّسه. لم يهدأ يوماً ولم يستكن إلا عندما أوهنه المرض مرتين: مرة أثناء كورونا، ومرة عندما أجرى عملية أدخلته المستشفى. كان يسرق لحظات الراحة ليسأل عن العمل: «حاج انت ارتاح وما عليك لو بدنا نشتغل 24 ساعة بس ناطرينك». هكذا كنا دوماً رغم أنّه لا يحب الراحة ويعلم من يفوض لكن كان دائماً يحب التأكّد بأن كل شيء ممتاز وعلى الأصول...

اعذرنا يا حاج محمد، لم نستطع أن نوفيك حقك ولو ببضع كلمات لاستكمال بيان النعي. مرات ومرات حاولنا، لكن خططنا بعض من أحرفك في ذاك البيان الذي صعب على أناملنا كتابته. تذكرنا عندما كتبت بيان السيدين. لم نستطع التحمل، عذراً، هنا سقطنا في هذا الامتحان... كان امتحاناً صعباً بأبي أنت وأمي يا قائدنا ارتجفت قلوبنا وعصرت... كيف خاطبت أميننا العام، كيف استطاعت روحك أن تحلق إليه وتعود لتكتب ما كتبت!!! لا ندري لكن ربما هي رحلة ارتحال إليه فأعادك لتستكمل مسيرة لم تتجاوز الشهرين سارعت إليه يا حاج محمد وتركتنا.

هو امتحان صعب نمرّ به، لكنّك علمتنا الإباء، علمتنا الإيثار، علمتنا العنفوان... فلا تراجع حتى إيفاء المقاومين حقهم. الانتصار قادم هو وعد الله لا شك فيه وإن استشهدنا جميعاً، لا بد من أنّنا منتصرون.

بكل تأكيد نحن سنحفظ الوصية ونحفظ الأمانة ولن نتهاون. ولن نتراجع فكبير الإعلام علّمنا أنّ لا مكان للضعف، لا مكان للتراجع، فإما النصر أو الشهادة.

* مسؤولة قسم العلاقات في العلاقات الإعلامية في «حزب الله»

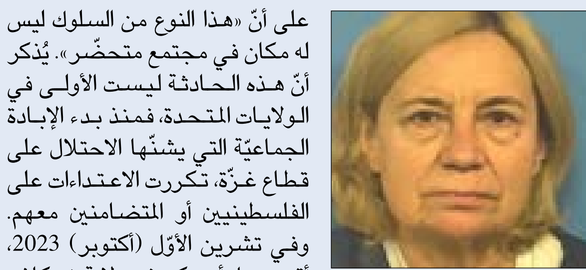
هوامش على دفتر «الطوفان»

bbc تخاف إيلان بابيه

«ظننت أنّ أيّام المسيح قد حلّت حين عرضت عليّ إذاعة «بي بي سي» إجراء مقابلة لبرنامج تاريخي عن الدور البريطاني في فلسطين». هذا ما صرّح به المؤرخ المناهض للصهيونية إيلان بابيه (مواليد 1954) على حسابه على فايسبوك. وأشار إلى أنّ الإذاعة سرعان ما ألغت المقابلة بحجّة «ظروف غير متوقّعة». وشارك الردّ الذي أرسله إلى منتج البرنامج بعد إلغاء مقابلته، قائلاً «اليوم الذي تكون فيه هيئة الإذاعة البريطانية على استعداد لإجراء مقابلة معي، سيكون اليوم الذي تستعيد فيه ثقة الفلسطينيين». وأكّد بابيه في ختام منشوره أنّ «النضال من أجل قول الحقيقة ما زال مستمراً». على مدار مسيرته التأريخيّة الممتدة، تحدّى بابيه الأيديولوجية الصهيونيّة برمّتها، وانتقد نظام التطهير العنصري الذي تمارسه سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلة. كما أصدر عدداً من الكتب التي تعدّ مرجعاً لا غنى عنه لفهم طبيعة المشروع الصهيوني في فلسطين، وتفكيك الروايات التاريخيّة المؤدلجة التي رافقت أحداث المنطقة منذ القرن التاسع عشر. أمّا شبكة «بي بي سي»، فمنذ بدء الإبادة الجماعيّة التي يشنّها الاحتلال الصهيوني على قطاع غزّة منذ أكثر من عام، لا تتوقف عن تبنّي الدعايات الصهيونية.

القبض على ألكسندرا العنصريّة

قُبض على الأميركية ألكسندرا زوستاكيفيتش، بعد انتشار فيديو على منصّات التواصل الاجتماعي، يوثّق لحظة اعتدائها على رجل وزوجته الحامل في أحد المقاهي في ولاية إلينوي الأميركية، بسبب ارتدائهما شعارات مناصرة لفلسطين. وأفادت السلطات الأميركية في إلينوي، بأنّها تلقت شكوى ضد المرأة بتهمة «ارتكاب جريمة كراهيّة»، مشددة على أنّ «هذا النوع من السلوك ليس له مكان في مجتمع متحضّر». يُذكر أنّ هذه الحادثة ليست الأولى في الولايات المتحدة، فمنذ بدء الإبادة الجماعيّة التي يشنّها الاحتلال على قطاع غزّة، تكررت الاعتداءات على الفلسطينيين أو المتضامنين معهم. وفي تشرين الأوّل (أكتوبر) 2023، أقدم رجل أميركي في ولاية شيكاغو على طعن طفل فلسطيني حتّى الموت في جريمة كراهية. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2023، تعرّض ثلاث طلاب من أصل فلسطيني لإطلاق نار على يد مجهولين في ولاية فيرمونت. كما شهدت ولاية تكساس في حزيران (يونيو) الماضي محاولة امرأة خنق طفلة تبلغ ثلاث سنوات لمجرد أنّها مسلمة من أصل فلسطيني.



كريغ ميراي «غير لائق» لعشاق الصهاينة

على منصّة «إكس»، أشار الصحافي البريطاني كريغ ميراي، الذي يغطّي العدوان الصهيوني على لبنان، إلى أنّ اتحاد الصحافيين البريطانيين قد رفض تجديد عضويته معتبراً إيّاه «غير لائق». وذكر ميراي أنّ الاتحاد استند في قراره إلى «منشورات على منصّات التواصل الاجتماعي يُزعم أنني نشرتها، وقد رفض الاتحاد إظهارها لي». وأوضح أنّ هذا الرفض جاء «إثر اعتراض أثاره أعضاء اتحاد الصحافيين الوطنيين العاملين في «بي بي سي»». وفي ختام منشوره، أشار إلى أنّ «صحافيي «بي بي سي» ليسوا في لبنان، لكنّهم ينقلون الخط الصهيوني من الأراضي المحتلة». يعمل ميراي كصحافي مستقل، وهو أيضاً ديبلوماسي، شغل منصب سفير المملكة المتحدة في أوزبكستان سابقاً. وقد انتقد مراراً تبنّي صحافيي «بي بي سي» الدعاية الصهيونية. كما يرفض اقتراح حلّ الدولتين ويدعو إلى إنهاء الكيان الصهيوني بالكامل. وفي تغطيته للعدوان الصهيوني على لبنان، انتقد ميراي في أحدث منشوراته صحيفة «الغارديان»، مشيراً إلى أنّ «إسرائيل تقصف باستمرار الشقق السكنية في بيروت، حيث يقيم المدنيون العاديون مثلنا. ومع ذلك، تتبنى «الغارديان» وصف هذه الضربات بأنّها موجهة نحو «معقل حزب الله»».

مغنية البلاط تنسى العدو الإسرائيلي

ألقت ماجدة الرومي خطاباً «ثورجياً» خلال افتتاح حفلتها الخيرية «كرمال عيونك يا لبنان» التي أحيتها أول من أمس في الإمارات. واختارت المغنية اللبنانية عبارات غير مترابطة، كأنها جمعت من هنا وهناك وحفظتها غيباً. لكن اللافت أنّ الرومي تهربت من ذكر العدو الإسرائيلي، ولم تحمّله مسؤولية الحرب التي يشنها على لبنان منذ شهرين تقريباً. لم تعرج على مرتكب المجازر، كأن الدماء التي تسيل اليوم ينفذها مجرم مجهول. وبصوت هش وأحبال صوتية متقطعة، قالت الرومي «أنا بعرف ما حدا فينا سعيد. مين أي لبناني سعيد يشوف بلده يتدمر؟. ما هي الأغلاط المتراكمة التي حولتنا إلى ساحة لتصفية الحسابات. من 1975 إلى اليوم، كأننا مندورين للموت». وتناست الرومي ذكر العدو، ولكنها لم تنس شكر الإمارات، متمنية لها «دوام العز والفخر كي أقف هذه الوقفة» بحسب تعبيرها. واختتمت خطابها بأداء قسم الشرف بالدفاع عن لبنان. تهرّبت الرومي من ذكر العدو الإسرائيلي أو إدانته بكلمة واحدة، لكنها معذورة، فهي مغنية بلاط الحكام العرب والخليجيين المطبّعين مع الجزّار الذي هو واحد في فلسطين ولبنان.

تحية

لا يزال أرشيف فيروز والأخوين رحباني مبعثراً (وجزء منه ضائع). نستغل فرصة عيد ميلاد نجمتنا العزيزة (ولدت عام 1934، لكنّها سنة الولادة على الهوية هي 1935) لنتمنى لها قبل أي شيء طول العمر ودوام الصحة، وأن يحظى أرشيفها بالاهتمام الذي يستحق. من بين مواد هذا الأرشيف، سلسلة برامج تلفزيونية قدمتها فيروز مع الأخوين رحباني في «تلفزيون لبنان والمشرق» بين عامَي 1962 و1977. البرامج التي قُدمت بين عامَي 1962 و1964 مفقودة كلياً أو جزئياً. يلقي هذا المقال بعض الضوء على هذه العروض المفقودة، مع الإشارة إلى أنّ معلومات هذا المقال غير كاملة والبحث مستمرّ

إضاءة على بداياتها في التلفزيون في مناسبة عيد ميلادها

فيروز... يا فرحنا العظيم

أحمد شمس الدين

لم تكن عروض فيروز والأخوين رحباني في التلفزيون اللبناني عابرة، بل كانت من صلب مهمات «الفرقة الشعبية اللبنانية». فقد عرّف الأخوان رحباني عن فرقتهما رسمياً بالقول إنّها «تأسست لإحياء التراث الشعبي اللبناني والعربي على المسارح وفي التلفزيون والإذاعات والسينما». في أوائل عام 1962، وقّع الأخوان رحباني وفيروز أوّل عقودهم التلفزيونية مع «شركة تلفزيون لبنان والمشرق» التي كانت تستعدّ لبدء بثّها في ربيع العام نفسه. كانت قيمة العقد 155000 ليرة لبنانية، ما يعادل اليوم أكثر من نصف مليون دولار، وقد ذكرت الصحف يومها أنّ هذا العقد الأغلى في تاريخ العقود الفنية في لبنان، ويقدّم بموجبه الأخوان وفيروز مجموعة من البرامج لحساب «شركة تلفزيون لبنان والمشرق» حصرياً. في حديث سريع مع عاصي الرحباني لمجلة «الحسناء» في 13 آذار (مارس) من العام نفسه، ردّاً على أسئلة حول البرنامج المنوي تقديمه ليلة افتتاح التلفزيون الجديد، لم يفصح عاصي عن أي معلومة، بل اكتفى بالقول: «فرقة الرحباني سوف تقدم برنامجاً في التلفزيون مدته ساعة بالتمام والكمال. نحن الآن نتمرن على قطع مختلفة والمخرج [المدير الفني] هو صبري الشريف، كيف يصل هذه القطع؟ أيها يختار؟ أيها يترك؟ لا أستطيع أن أعرف ذلك منذ الآن».

أعلنت شركة التلفزيون الجديدة أنّ بدء بثها الرسمي على «القنال 11» سيكون مساء الأحد 6 أيّار (مايو). لم يظهر اسم فيروز في إعلانات سهرة 6 أيار، إلّا أنّ وجودها في تلك السهرة التي عرّفت بنجوم «القنال 11» أكيد، فاسمها يظهر في وثيقة عائدة لتلك الليلة، أدرجها جان ـ كلود بولس في كتابه عن تاريخ التلفزيون في لبنان، كما يظهر اسمها في زاوية «برامج التلفزيون» ليوم 6 أيار في مختلف الصحف. لكن لا تتوافر معلومات عما قدمته فيروز في تلك الليلة. قطعاً، لم تقدم كما هو شائع أوبريت «حكاية الإسوارة» ليلة الافتتاح في 6 أيار. فحكاية الإسوارة قدمت في 13 أيار في مناسبة عيد الأضحى (مع منوعات غنائية أخرى، الأكيد أنّ من بينها «لبنان الأخضر»)، أي بعد أسبوع من الافتتاح الرسمي، وقد رافقتها إعلانات في الصحف، ومراجعات نقدية بعد البثّ وإعلانات شكر من شركة التلفزيون على عاطفة المشاهدين وتأييدهم لِـ «برنامج فيروز» الذي أخرجه، على الأرجح، عصام حموي، الذي أُرسل خصيصاً أيضاً من قبل التلفزيون لتصوير حفلة فيروز في لندن في المدة نفسها (22 أيار 1962) ليُصار إلى عرضه تلفزيونياً (الصحف ذكرت تاريخ العرض لكن لا دليل على أنّه قد تم فعلياً). في 23 كانون الأول (ديسمبر) من عام 1962، عُرض على شاشة «تلفزيون لبنان والمشرق» برنامج «أيام التلج» الذي أعدّه الأخوان رحباني، وكانت بطلته فيروز، ونجوم الفرقة الشعبية يومها (سميرة بعقليني، غيتا دايه، جوزيف عازار، وليم حسواني....). كان لهذا البرنامج سيناريو «ميلادي» يربط بين فقراته المُغناة ولعب عاصي الرحباني فيه دور شيخ الميلاد. انتقدت بعض الصحف الجوّ الحزين الذي طبع البرنامج، فكتبت «النهار» مقالاً قصيراً غير موقّع عنوانه «الفرح العظيم الذي استحال جمعة عظيمة»، فحواه أنّ المعجزة التي حقّقتها «القنال 11» أنّها جعلت من كانون الأول نيساناً، مع أنّ المقال أشاد بكل فريق عمل البرنامج (فيروز وعاصي وفيلمون وهبي وصبري الشريف والمخرج أنطوان ريمي...).

جريدة «لسان الحال» أفردت للبرنامج قبل عرضه ما يقرب من نصف صفحتها الأخيرة، وكانت إحدى رعاته، وقد كتب الأخوان رحباني أغنية طريفة بمثابة إعلان لجريدة «لسان الحال»، غنّاها «الثلاثي» الهام رحباني، سهام شماس وهدى حداد، وبُثّت خلال البرنامج.

أما فيروز، فقد افتتحت البرنامج، بحسب الصحف، بأغنية «عم يلعبوا الولاد»، ومن بين ما غنّت: «سني عن سني» و«جايبلي سلام» بالإضافة إلى ترانيم دينية.

تضمّن البرنامج فقرة خاصة بأغنيات العودة (من بينها «سنرجع»، و«بيسان» و«يافا») كان لها صدى كبير، تابعته بدقّة جريدة «الحياة»: فقد تلقت فيروز والأخوان رحباني بعد البرنامج الكثير من برقيات الشكر من لاجئين فلسطينيين، بالإضافة إلى سلة زهر من الحاج حسين العويني مع كلمة منه. وقد زار وفد من الاتحاد النسائي الفلسطيني فيروز لشكرها، وقالت رئيسته وديعة خرطبيل إنّ أنجح دعاية لفلسطين هي فيروز وإنّ على الجامعة العربية التعاون معها والعمل على عرض برنامجها في العالم. وفي أوائل عام 1963، قام وفد يمثّل «الهيئة العربية العليا لفلسطين» مؤلف من سعد الدين عبد اللطيف، حيدر الحسيني ونايف شبلاق بزيارة فيروز لشكرها باسم الهيئة العربية العليا على البرنامج الذي قدمته في التلفزيون وقدم الوفد لفيروز «هدية رمزية تعبيراً عن تقدير الهيئة والفلسطينيين جميعاً لجهودها في تعبئة الشعور القومي وإثارة الهمم لاستعادة الوطن السليب».

البساطة الرائعة

بعد نجاح فيروز التلفزيوني عام 1962 وتهافت المعلنين على برنامج «أيام التلج»، اعتمد «القنال 11» في برنامج فيروز التالي عام 1963 أسلوباً جديداً. في مناسبة ذكرى تأسيس التلفزيون وعيدي الشهداء والأضحى في 6 أيار 1963، كان من ضمن برامج «القنال 11» مغناة «عودة العسكر» للأخوين وفيروز (مغنّاة من 20 دقيقة، عرضت على «مسرح الكابيتول» في 30 كانون الأول 1962). لكن اسم فيروز استعمل للإعلان عن برنامج خاص بالعيد يدوم ثلاث ساعات، مع أنّ قسماً كبيراً من هذا البرنامج لم يكن لفيروز والأخوين رحباني علاقة به. وبينما كانت «فرقة الأنوار» المنافسة في الوقت عينه على «القنال 7»، بدأ برنامج «القنال 11» عند الثامنة مساء بإعادة «حكاية الاسوارة»، ثم قُدمت فقرات لنجاة الصغيرة وشادية ونجوم التلفزيون في ذلك الوقت (محمد شامل، شوشو، الياس رزق...). بعدها عادت فيروز والفرقة الشعبية ببعض الأغنيات (بينها أغنية خاصة بالعيد) وباسكتش لنصري شمس الدين وفيلمون وهبي، وأخيراً مغنّاة «عودة العسكر»، مصوّرة خصيصاً للتلفزيون. وقد حوى هذا التصوير مناظر خارجية، بالإضافة إلى التصوير في الاستديو، وفقاً لمقال نُشر في «لسان الحال» لسعيد عقل الهائم بـ «أخت الملائك» و«صاحبة أجمل صوت في العالم». في العام التالي، وتحديداً في 27 آذار (مارس) 1964، نقلت «القنال 11» مباشرة على الهواء ترتيل فيروز في الجمعة العظيمة من كنيسة انطلياس (لم يظهر من هذه التراتيل أي مشهد حتى اليوم، وهي على الأرجح المرة الأولى التي تبث فيها تراتيل فيروز في الجمعة العظيمة كاملة على التلفزيون). وسبقت هذا النقل المباشر حملة إعلانية في الصحف. وفي شهر أيار، كان من المقرر أن تحيي فيروز مع الأخوين رحباني والفرقة الشعبية برنامجاً حياً في «القنال 11» في يوم 17، في مناسبة مرور سنتين على افتتاحها، لكن البرنامج تأجل أسبوعاً، وبث بشكل حيّ في 24 أيار. وكما في سهرة عيد الشهداء عام 1963، انقسم برنامج السهرة إلى ثلاثة أقسام. وُكّل الأخوان رحباني بالقسمين الأول والأخير، أما ما بينهما فلم يكن لهما علاقة به. افتتحت فيروز البرنامج بأغنية «مينا الحبايب» التي كتبت خصيصاً للمناسبة، فكانت المرة الأولى التي تذاع فيها، تلتها «بكتب اسمك يا حبيبي». وكان من ضمن البرنامج أيضاً مشهد «يا أهل الضيعة» و«عالطاحونة» وعلى ذمة إحدى الصحف، مقطع صغير من أغنية «عتاب».

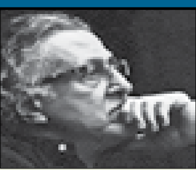
أما القسم الأخير من السهرة، فلم يبدأ إلا في الساعة الثانية عشرة، بحسب الصحافة، بسبب «الحشو الفارغ» لفقرات نجوم التلفزيون، و«سيل الإعلانات». وكان هذا القسم عبارة عن مشهد الموشّحات، المشهد الذي صدر على الوجه الأول من أسطوانة «أندلسيات» عام 1966. برنامج 24 أيار 1964 الذي ظهر منه أكثر من مقطع في السنوات الأخيرة على شبكة الإنترنت، يشبه إلى حد كبير فصل المنوعات الذي قُدم مع «الليل والقنديل» في معرض دمشق و«تياترو لبنان» عام 1963.

كالعادة، كتب سعيد عقل تعليقاً بعدما شاهد البرنامج المذكور: «أمس سهر لبنان وسوريا مع فيروز. تعاون التلفزيونان على إعطاء شعبيهما هنيهات سعادة. غنت فيروز بطيبة وسحر يتخطيان كل ما أثر عنها. وكانت موسيقى الرحبانيين ومقطوعاتهما التمثيلية في مستوى نوده دوماً لأجهزتنا. جميعاً كانوا عند ثقة من انتظروهم [...] ترى يستحيل على صبري الشريف هذا المفضل الأول على نهضتنا الفنية أن يمدّ التلفزيون ولو مرة في الشهر بشيء من هذه البساطة الرائعة؟»



صورة لمانوغ ـــ غلاف أسطوانة 45 دورة صدرت في سنة 1963

على بالي



أسعد أبو خليل

ماذا لو سلّمنا بالشروط الأميركيّة ـ الإسرائيليّة ـ السعوديّة ـ الإماراتيّة ونزعنا سلاح الحزب وحصرنا السلاح والدفاع بيد الجيش اللبناني؟ (مَن هو القبضاي الذي سيتولّى مهمة النزع مِن على صهوة جواد؟ أشرف ريفي أم ميشال معوّض؟)

1) عندها، سنشهد مباراة كرة قدم وديّة بين الجيش اللّبناني والجيش الإسرائيلي، تماماً مثلما حدث في عام 1949 عندما أوعز فؤاد شهاب (صاحب العقيدة العسكريّة التي تحمل اسمه) إلى الجيش اللّبناني بضرورة لعب مباراة كرة قدم وديّة مع جيش الاحتلال؛ لإفهام العدوّ أنّ لبنان غير معني بالصراع العربي ـ الإسرائيلي وأنّ النكبة لا تُفسد للودّ قضيّة بين البلدَيْن.

2) عندها، سيتسنّى لإسرائيل إرسال أوامر إلى قيادة الجيش لاعتقال كلّ مَن تسوِّل له نفسُه إلحاق الأذى بإسرائيل. وهذا ما كان حاصلاً في السنوات التي سبقت الحرب الأهليّة.

3) «ستدخل» إسرائيل بانتظام إلى لبنان وسيُعدّ «دخولها» أمراً عادياً، أو جزءاً من واجب الضيافة اللّبناني نحو الجار العزيز. وستعود إسرائيل إلى سابق عهدها في خطف المواطنين وإطلاق النار على المزارعين والصيّادين، تماماً كما كان يحصل.

4) ستتواصل إسرائيل مع لبنان مباشرةً (كان ذلك يحصل عبر قناة سريّة مع رئيس الجمهوريّة المفدّى) من أجل تنسيق حركة الجيش في الجنوب وأمر التعيينات في المنطقة.

5) سينضمّ لبنان في غضون أشهر فقط إلى منظومة الاتفاقات الأبراهاميّة، لكنْ مهلاً: سيُصاب التطبيعيّون في لبنان بخَيبة كبيرة؛ لأنّه حتى لو قبلَ لبنان الرسمي بفتح سفارات بيننا وبين العدوّ، فإنّ العدوّ سيمتنع عن فتح سفارة، لعلمه أنّ هناك في لبنان من سيتسابق من أجل تدمير السفارة عن بكرة أبيها. لبنان هو الدولة الوحيدة التي لا يمكن للعدوّ أنْ يجرؤ أن يفتح فيه سفارة لعِلمه بمآلها.

6) ستصرّ السفارة السعوديّة على ضرورة حصْر التمثيل الشيعي بشيعة سفارتها الذين يحصلون على عشرات أو مئات من الأصوات في كلّ انتخابات. ومهرّبو المخدّرات في بعلبك (الذين كانوا يحظَون بتمويل أميركي في الانتخابات وتغطية وافرة في الإعلام) سيتصدّرون المشهد السياسي، ولو لحين.

7) لن تطول التجربة. ستنفجر بصورة تضاهي انفجار 1984 ضدّ حُكم أمين الجميّل.


صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

 /AlakhbarNews
 @AlakhbarNews
 /AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com